محضر الجلسة رقم 273

التاريخ: الثلاثاء 26 شوال 1447هـ (14 أبريل 2026م).
الرئاسة: المستشار السيد عبد القادر سلامة، النائب الأول لرئيس مجلس المستشارين.
التوقيت: ساعتان وست وثلاثون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة العاشرة بعد الزوال.
جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد عبد القادر سلامة، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم.
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد الوزير المحترم،
السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال لهذا اليوم، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد محمد رضى الحميني، أمين المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم.
شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

توصل المجلس من مجلس النواب بعد الإعلان عن اختتام الدورة الأولى من السنة التشريعية الجارية بمشروعي القانونين التاليين:

- مشروع قانون رقم 16.22 يتعلق بتنظيم مهنة العدول؛
- مشروع قانون رقم 56.24 يقضي بتحويل المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن إلى شركة مساهمة.

وبالنسبة للأسئلة والأجوبة الكتابية التي توصل بها المجلس في الفترة الممتدة من 4 فبراير 2026 إلى تاريخه:

- عدد الأسئلة الشفهية: 451 سؤالا شفهيا؛
- عدد الأسئلة الكتابية: 226 سؤالا كتابيا؛
- عدد الأجوبة الكتابية: 145 جوابا كتابيا.

وطبقا لمقتضيات المادة 168 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، توصلت الرئاسة بطلب لتناول الكلمة في نهاية جلسة الأسئلة الشفهية ليومه الثلاثاء 14 أبريل 2026، تقدم به المستشار السيد لحسن نازهي، منسق مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، وقد أحيل على الحكومة داخل الأجل المحدد والتي عبرت عن تعذر التفاعل مع الطلب.

وفي الأخير، وطبقا لأحكام الفصل 101 من الدستور، فإن البرلمان بمجلسيه، سيعقد جلسة عمومية مشتركة تخصص لعرض حصيلة عمل الحكومة، وذلك يوم غد الأربعاء 15 أبريل 2026 على الساعة العاشرة والنصف صباحا، بالقاعة الكبرى للجلسات بمجلس النواب.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

الآن نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالسؤال الآني الأول الموجه لقطاع الصناعة والتجارة حول "تحيين الترسانة القانونية المؤطرة لقطاع الصناعة الكيمائية وشبه الكيمائية ببلادنا".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب لتقديم السؤال.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد عزيز بوسلخن:

بسم الله الرحمن الرحيم.
السيد الرئيس المحترم،
السيد الوزير المحترم،
السادة والسادات المستشارون المحترمون،

لا يخفى عليكم، السيد الوزير المحترم، أهمية قطاع الصناعة الكيميائية الذي يحظى بمكانة ريادية في المنظومة الاقتصادية المغربية، ليس فقط من خلال مؤشراته الرقمية، نسرد منها على سبيل المثال لا للحصر 30% من الإنتاج، 190 مليار درهم كتعاملات، و220 ألف منصب شغل، بل لكونها حلقة وصل لا غنى عنها في سلاسل الإنتاج الاستراتيجية، وذلك لارتباطها الجوهري بالصناعة التحويلية ومعايير السلامة والتخزين التقني المتطور.

غير أن هذا القطاع السيد الوزير، رغم أهميته الاستراتيجية، يواجه إكراهات تحد من تطوره، وفي مقدمتها تقادم الإطار القانوني والتنظيمي، فاستمرار العمل بنصوص يعود بعضها إلى سنة 1914 يساهم في تعقيد مساطر

الاستثمار وغياب الوضوح التنظيمي لدى المستثمرين في هذا القطاع، ويبرز بشكل خاص نظام المنشآت المصنفة الذي يفرض شروطا صارمة تتعلق بالتصنيع والمواقع والتخزين، لم تعد ملائمة لمتطلبات الصناعة ولا للمعايير الدولية، مما يجعله عائقا أمام جذب الاستثمارات.

كما أن غياب تحيين شامل لهذه المنظومة، ينعكس سلبا على تنافسية المقاولات الوطنية في سلاسل الإنتاج العالمية.

وفي هذا الإطار، بادر الاتحاد العام لمقاولات المغرب، السيد الوزير، عبر فيدرالية الصناعات الكيميائية إلى إعداد مقترح متكامل لإصلاح الإطار القانوني، وتم تقديمه إلى الجهات المعنية، غير أنه لم يحظ بعد بالتفاعل المطلوب.

وفي هذا السياق، نسائلكم، السيد الوزير، عن التدابير التي ستتخذها وزارتكم من أجل مراجعة وتحيين الترسانة القانونية المؤطرة لهذا القطاع.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد رياض مزور، وزير الصناعة والتجارة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

شكرا السيد المستشار على هاذ السؤال الهام.

بالنسبة للتصنيف ديال المنشآت، كانت صناعية أو تجارية أو للتخزين، والظهير اللي تينظم هاذ الشي، كما قلتم، راجع إلى 1914 يعني أكثر من قرن، وهاذ الظهير أشنا هو سبب النزول ديالو؟ أشنو تيأطر؟

تيأطر كل المنشآت اللي يمكن لها تكون عندها وتجعل منها خطر على صحة ولا سلامة المواطنين، يعني يمكن لها تنفجر، يمكن لها تجعل تلوث ولا يمكن لها تجعل إشكال بالنسبة للمواطنين، باش هاذ المنشآت يكون عندهم معايير ديالهم.

معلوم، هاذ الإطار القانوني تقادم، وجاو قوانين أخرى اللي جعلو أن التركيبة القانونية ولات صعيبة وصعيبة جدا بالنسبة للمستثمر بالأخص القوانين البيئية... إلخ، وهاذ التصنيف بقى فاعل التزام بالنسبة للمستثمر.

في الأول ديال الولاية، واشتغلنا جميع مع الفيدرالية أيضا، وجبنا مشروع قانون من أجل الصناعة الكيماوية فقط، وهاذ مشروع القانون ما كانش يمكن لو ينزل على أرض الواقع، حيث هاذ الظهير تيشرف على المنظومة كلها، حتى ديال التخزين ديال البوطة... إلخ.

جا اليوم، وهاذ الشي تتشرف عليه وزارة التجهيز والماء، اليوم في إطار مشروع قانون اللي قدمتو وزارة التجهيز والماء، القانون 44.25، مشروع قانون، اللي هو اليوم في المداولة في الكتابة العامة للحكومة، جا باش يحل هاذ الإشكالات، ويجيب هاذ الترسانة القانونية العصرية، اللي احنا غنشتغلو عليها، إن شاء الله، اليوم راه كاين رد فعل ديال عدد ديال الفاعلين ومنهم الفاعلين الصناعيين لتجويد هاذ القانون، وإن شاء الله غنجيو ولا غنتجي وزارة التجهيز والماء تقدمو لكم باش تجودوه، إن شاء الله، في المستقبل العاجل، إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد عزيز بوسلخن:

شكرا على جوابكم السيد الوزير، الغني بالمعطيات، فإننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب نأمل منكم العمل على معالجة هذا الوضع، من خلال ما يلي:

- إجراء إصلاح تشريعي عاجل وشامل لقطاع الصناعة الكيمائية، يتجاوز المقاربة الجزئية نحو رؤية مندمجة؛

- التفاعل الإيجابي مع المقترحات المقدمة من طرف المستثمرين في قطاع الصناعة الكيمائية وإدماجها في السياسات العمومية؛

- تبسيط المساطر الإدارية وضمان التوازن بين متطلبات الاستثمار وضرورة حماية البيئة والسلامة.

وفي الختام، نعتبر أن الرهان اليوم لا يتعلق بتحصيل نصوص قانونية فقط، بل بإرساء منظومة تشريعية حديثة متناسقة ومحفزة للاستثمار، قادرة على مواكبة التحولات الصناعية الكبرى، كما نؤكد ضرورة اعتماد مقاربة تشاركية تقوم على إشراك فعلي لمختلف المتدخلين، بما يعكس حكامة تشريعية ناجعة، تساهم في تطوير هذا القطاع.

وشكرا لكم.

والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لكم، السيد الوزير، للرد على التعقيب، إذا أردتم.

السيد وزير الصناعة والتجارة:

متفقين على كولشي، وهاذ الشي كلو موجود في مشروع القانون، اللي هو مفتوح للنقاش من غير المخاطرة بصحة وسلامة المواطنين، هاذي خط أحمر لنا كاملين، وقلنا أولوية الأولويات هي نحافظو على الصحة والسلامة ديال المواطنين.

معلوم كاين تصنيف، ثلاث تصنيفات ديال هاذ المشاريع الصناعية، اللي ما محتاجاش هاذ الدراسات واللي عندها مخاطر، خصها مقاربة اللي هي جد دقيقة.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثاني موضوعه "تصنيع الكراسي الكهربائية الموجهة لذوي الاحتياجات الخاصة".

الكلمة للمستشارة المحترمة فاطمة الحساني، فلتتفضلي مشكورة.

المستشارة السيدة فاطمة الحساني:

السيد الوزير المحترم،

حول تصنيع الكراسي الكهربائية الموجهة لذوي الاحتياجات الخاصة، نسائلكم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الصناعة والتجارة:

كما تتعرفو حسب التقدير الأخير ديال المندوبية السامية للتخطيط، كاين اليوم 2.8 مليون مغربي، اللي عندهم مشكل مع التنقل، أما فالعمر ديالهم زاد شوية، أما في وضعية إعاقة، هاذ الإشكال كيجعل بأن السوق اليوم تفتح لإمكانية تصنيع هاذ الكراسي، من غير أن هاذ الكراسي، اليوم المصدر ديالهم أغلبية الأحيان هو من آسيا وفي غالب الأحيان من الصين اللي كتصنع هاذ الكراسي بعشرات الملايين، بتنافسية كبيرة.

أشنو كاين اليوم؟ في إطار بنك المشاريع، درنا برنامج ديال تصنيع الكراسي، ودرنا جوج بطاقات: بطاقة 391، بطاقة 392، الأولى بدون محرك، يدوية، والثانية المحرك اللي هي كهربائية.

إلى حد الساعة، ما لقيناش اليوم شي واحد اللي يدخل على هاذ المشروع بطريقة مباشرة، ولكن اليوم، أشنو كيوقع فالسوق؟ وأشنو كاين فالسوق؟ كاين ناس اللي كيصنعو كراسي في الورشات ديالهم، ماشي بطريقة صناعية، فالورشات ديالهم كيصنعو كراسي، وكاين ناس أيضا اللي كيحولو هاذ الكراسي إلى كراسي كهربائية، كيزيدو فيهم المواطر، هذا اللي كيجعل أن هاذ الكراسي اليوم، واخا ما داخلينش فالمعايير، وغنواكبهم باش يدخلو فالمعايير، واخا ما داخلينش فالمعايير، كيتقامو بتكلفة أقل بالنسبة للمواطن والمواطنة، علاش؟ كرسي كهربائي عادي، كيكلف تقريبا بين 8 آلاف و15 ألف درهم، اللي هو كرسي كهربائي عادي.

هاذ الكراسي اللي هوما كيتركب فيهم المواطر، كيتقامو بين 2500 و3500 درهم، هذا هو الفارق اللي كنشتغلو عليه باش ندعمو هاذ الورشات في إطار المنظومة الصناعية وفي إطار الاتفاقيات اللي كنديرو، حتى مع المجالات الصحية ومع مجالات الدعم المجتمع المدني، باش ندعمو هاذ مصنعي الكراسي فالورشات، باش يكونو عندهم المعايير المطلوبة ويصنعو هاذ الكراسي للمواطنين واللي يكونو في متناول المواطنين، بدعم من الحماية أيضا الاجتماعية والحماية الصحية.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة المستشارة المحترمة فاطمة الحساني.

تفضلي.

المستشارة السيدة فاطمة الحساني:

كنشكرك السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أولا، كنشكرك السيد الوزير، لأن حقيقة الجواب ديالكم هذا هو العمق ديال هاذ الجواب، وإيلا بغينا نقولو هو هاذ الاستيراد وهاذ الصنع المحلي، هاذي هي الإشكالية اللي كاينة أو المعادلة اللي كاينة، الاستيراد يكلف هذا المحلي، يعني اليوم خصنا نشوفو كيفاش احنا كنطرحو عليكم هاذ السؤال لتملكنا لموضوع الإعاقة، لأن المجلس مشكورا يعني هاذي اللي توافقني عليه، أننا درنا لجنة موضوعاتية، وكانت من الأهمية بمكان، واللي طرحت جميع الإشكالات اللي كيعاني منها الشخص المعاق، ولأنه كنعتبروه أنه فوضعية هشاشة.

اليوم، احنا فسياق ديال الدولة الاجتماعية والحماية الاجتماعية، ما أحوجنا إلى الإجابة على هاذ السؤال، لأننا هو الحركية، مشكل دالحركية.

إذن، قلنا كنحاولو نثيرو معكم هاذ الموضوع للتبليغ للحكومة من أجل الاشتغال عليها، خصوصا وأننا مؤمنون جدا بأن بلادنا ماضية في تعزيز القدرات الريادية للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، لا سيما بعد أن حظيت هاذ الفئة المجتمعية بعطف مولوي سامي لسيدنا، الله ينصرو، وكذلك بأنها الحقوق ديالها مدسترة.

اليوم بلادنا راكمت تجربة كبيرة في تنزيل سياسة عمومية كتستهدف الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، بغية إدماجهم في المجتمع وفي كل مناحي الحياة العامة.

ما كيخفاش عليكم الأدوار الطلائعية لقطاع الصناعة في تحسين جودة حياة هاذ الفئة خلال صناعة وتوفير الكراسي الكهربائية لهم، لتسهيل عملية تنقلهم وحركيتهم، خصوصا أن بلادنا ولله الحمد كتوفر على أرضية صناعية من الجيل الجديد، والجواب ديالكم كان كيصب فهاذ الاتجاه، وبلادنا إذن كتراكم واحد التجربة كبيرة، وكاينة جرأة في صناعة السيارات الكهربائية، كنتوفرو على أطر وخبرات وطنية كبيرة، لها من الكفاءة العالية ما يمكنها أنها تمشي في هاذ الاتجاه، اللي هو حقيقة دور اجتماعي بامتياز لوزارة الصناعة والتجارة.

يؤسفنا أن نرى مشاهد متكررة للمعاناة اليومية للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة في التنقل، في استعمال وسائل النقل، ما يفرض بقوة

السهر على توفير هاذ الكراسي، من خلال إنتاجها، إذن - كيما قلتو - في وحدات إنتاج صناعية مغربية، ودابا الآن اعطيتونا الإشكال اللي كاين.

إذن أمام هاذ الوضعية اللي كتعرفها بلادنا، كناشدكم، السيد الوزير، نناشد بالعمل على اتخاذ كل الإجراءات والتدابير من أجل إنتاجها محليا لتكون في متناولهم وبأسعار معقولة، لأن كما تنقولو هاذ الفئة كتعاني من الهشاشة، دون أن نغفل على مطالبتكم باتخاذ كل الإجراءات ضد المضاربين والمتاجرين في هذه المعاناة.

بل احنا كنأملو ماشي غير الكراسي أن كل ما يدخل في صناعة الآليات ديال هاذو اللي كيستعملهم الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، خصنا نديرو واحد التمييز ولا واحد الدعم خاص لهاذ الناس اللي كيمشيو في الإنتاج ديال هاذ الآليات.

إذن كلنا ثقة فيكم، السيد الوزير، على اتخاذ ما ترونه مناسبا من أجل دعم هذه الفئة، واللي كتحتاج منا المزيد من الاهتمام والرعاية الخاصة لكي تتمكن من القيام بدورها وكذلك من قطف ثمار المغرب الصاعد والاستفادة من كل الخدمات اللي كتوفرها لهم الدولة ديالهم الاجتماعية بامتياز، تحت الرعاية ديال سيدنا الله ينصرو.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، فيما تبقى لكم..

شكرا.

إذن غادي ندوزو للسؤال الثالث، موضوعه "دعم الإنتاج الوطني".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد علي الفيلالي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير نسائلكم:

ما هي الإجراءات والسياسيات التي تعتمدها الحكومة لتوظيف التحول الرقمي في دعم التجارة الخارجية وتحسين كفاءة العمليات التجارية؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير، تفضل.

السيد وزير الصناعة والتجارة:

بالنسبة للتجارة الخارجية، كاين كاتب الدولة حاضر معنا، اللي يفسر لكم البرنامج بالتفاصيل ديالو، ولكن ما فيها باس نجاوبكم على السؤال اللي تحط حول دعم الإنتاج الوطني، اللي عندو علاقة بالتجارة الخارجية، حيث هذا هو الأهم بالنسبة لهاذ المحور هذا من الأسئلة، إيلا جات على خاطركم.

بالنسبة لدعم الإنتاج الوطني كاين سلسلة من البرامج اللي هي كنزلوها على أرض الواقع، تحت القيادة السامية ديال سيدنا الله ينصرو والتوجيهات ديال سيدنا الله ينصرو، أشنو هو التوجيه ديال سيدنا الله ينصرو؟ هو أولا أن نقويو السيادة الوطنية، بالنسبة للإنتاج ونقويو السيادة الوطنية بالنسبة للإبداع، ونقويو السيادة الوطنية بالنسبة للقرار، ونقويو السيادة الوطنية بالنسبة للتوزيع وبالنسبة للأسواق، والأولوية هو السوق الوطني، ومعلوم أيضا نستجبو للاحتياجات ديال المواطنين والمواطنات أولا، ومن بعد نقويو التنافسية بالتصدير، حيث ملي كتكون عندكم حجم كبير ديال التصنيع كيكون عندكم التنافسية كتحسن والمنتوج كيكون في متناول الجميع.

ثانيا، التوجيهات الملكية السامية هو أن الصناعة والإنتاج الوطني يكون محفز للتشغيل، يعني خصنا نقلبو على أكبر عدد ممكن ديال إمكانيات التصنيع والتصدير من أجل خلق أكبر عدد ممكن من فرص الشغل، وهاذ الشي اللي كنشتغلو عليه بدعم الصناعات وكل الصناعات اللي كتشوفوها والجيل الجديد من الصناعة ديال السيارات، ديال الطيران، ديال النسيج أيضا رغم ما قيل والقال، وعدد ديال الصناعات اللي كنشتغلو عليها باش نقويوها ونقويو القدرة ديالها لاستقطاب الشباب الراغب في فرص الشغل.

ثالثا، هو أننا نجعلو هاذ الإنتاج في مستوى التطلعات ديال الأسواق، الجودة والإبداع، يعني يكون الإنتاج المغربي ماشي إنتاج اللي هو إنتاج تكميلي ولا إنتاج تحت الرقابة ولا إنتاج اللي كيعطيوه الأوامر باش ينتج، ولكن يتحول شيئا ما لإنتاج ذاتي بتصاميم ذاتية وبأسواق ذاتية، حيث القيمة المضافة اللي كتقلب عليها ماشي هي القيمة المضافة ديال الإنتاج فقط، ولكن هي القيمة المضافة ديال الإبداع وأكبر قيمة مضافة هي القيمة المضافة ديال التسويق، هي اللي كتجيب لك الثروة الكافية باش تخلق مناصب الشغل، اللي هي لائقة بالشباب ديالنا اللي هو كيتكون، وعندو قدرات اللي هي كتزاد سنة بعد سنة، واللي كيطلب هاذ مناصب الشغل اللي هي عالية أو متوسطة القيمة، من غير مناصب الشغل اللي هي مناصب الشغل اللي هي بتكلفة أو تعويض اللي هو قليل وقليل جدا.

رابعا، وهذا هو التوجيه الرابع ديال سيدنا الله ينصرو هو أن تكون خالية من الكربون، وهذا جاي فيه سياق ماشي غير التصنيع الأخضر، بل جاي في سياق أيضا السيادة الطاقية ديال البلاد والقدرات الذاتية ديال بلادنا للتصنيع بكهرباء أخضر بهيدروجين أخضر اللي هو تيعطينا هاذ السيادة وهاذ الاستقلالية الذاتية، وما أحوجنا في هاذ السيادة وهاذ الاستقلالية الذاتية بالنسبة للطاقة في هاذ الظروف الحالية بالنسبة للمحروقات.

السيد رئيس الجلسة:

في إطار التعقيب، لكم الكلمة، ولكم 35 ثانية إضافية إذا أردتم أن تستغلوها، لأن السيد الوزير زاد 35 ثانية.

المستشار السيد علي الفيلالي:

شكرا.

جراء تداعيات وباء "كوفيد-19" والحرب الروسية الأوكرانية والحرب الأمريكية الإيرانية وتداعيات ذلك على الاقتصاد العالمي، إضافة لتوالي سنوات الجفاف، واجهت وتواجه بلادنا غلاء في المواد الأولية، أولها الارتفاع الحاد في الطاقة والمحروقات، إضافة إلى موجة تضخمية، حيث تؤدي تكاليف الطاقة المرتفعة إلى ارتفاع أسعار التنقل والإنتاج، وبالتالي أسعار المواد الاستهلاكية، مما يضغط بشكل مباشر على القدرة الشرائية للمواطنين، فتضطر الحكومة إلى التدخل، حيث أن عدد من الإصلاحات تم إطلاقها في سياقات دولية صعبة، لكنها ساهمت في تعزيز دينامية الاقتصاد الوطني.

وندعو الحكومة للمزيد من التعبير لمواكبة انعكاسات محتملة على الاقتصاد الوطني ومواصلة الإصلاحات والسياسات العمومية التي اعتمدتها خلال السنوات الأخيرة، في إطار التوجيهات الملكية التي ساهمت في تعزيز مرونة الاقتصاد الوطني رغم التحديات الدولية، والتي جعلت الأسس الاقتصادية للمملكة قوية، بما يكفي لامتصاص الصدمات الخارجية والحفاظ على مستوى مسار النمو الاقتصادي خلال السنوات المقبلة لدعم أسعار بعض المواد الأساسية والوقود لتخفيف التداعيات، حيث يتم الضغط على ميزانية الدولة.

إن هذه العوامل وحالة عدم اليقين تؤدي حتما إلى تباطؤ بعض الاستثمارات الوطنية والخارجية.

وعلى الرغم من هذه التحديات، تعمل الحكومة المغربية على اتخاذ آليات وقائية واستباقية لامتصاص تداعيات الحرب وضمان الاستقرار، وبذلك أبدى الاقتصاد المغربي صمودا، خصوصا في القطاعات الصناعية، وقدرة على امتصاص الصدمات، ويثمن الفريق الاستقلالي المبادرات الحكومية التي أثمرت نتائج تعكس ثمرة سياسة اقتصادية تم اعتمادها منذ سنوات.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الرابع موضوعه "تنمية المجال الصناعي".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

المستشار السيد يونس ملال:

شكرا السيد الرئيس.

حول إجراءات وزارتكم لتحقيق التنمية الصناعية، نسائلكم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الصناعة والتجارة:

هي برامج متتالية منذ أكثر من 20 سنة لتنمية المجال الصناعي في بلادنا وتنويع التموقع ديال المحرك الصناعي ديال بلادنا باش نخرجوه من المجال ديال.. اللي كان فيه، ديال الدار البيضاء، وطلع لطنجة، وهبط لأسفي، وتنوع أيضا ففاس، في وجدة، في أكادير، في مجالات أخرى، ولكن باقي ما وصل لهاذ العدالة المجالية اللي كنطمحو لها كاملين، وجا في إطار المجلس الوزاري الأخير، البرنامج المندمج للتنمية المجالية اللي غيعطينا إمكانيات وقدرات أخرى وجاذبية أخرى، باش نجلبو التنمية الصناعية أيضا في كل المجالات ديال المملكة.

سياسة صناعية كما تتعرفوها منذ 2005 وبرنامج الإقلاع الصناعي عرفت تطورا كبيرا، رقم المعاملات تضاعف أكثر من 6 مرات، رقم الصادرات تضاعف أكثر من 9 مرات، الرقم ديال الشغيلة في هاذ المجال تضاعف 3 دالمرات، إذن برامج متتالية اللي هي برامج مشجعة اللي تتقوي الجاذبية ديال بلادنا، اللي تتقوي أيضا القدرات ديال بلادنا، حيث بدينا بمواد صناعية اللي هي ما تتحتاجش كفاءات، وصلنا لمواد صناعية وإنتاج صناعي جد معقد، اللي دخلنا بين الدول الخمس اللي كيصنعو المحركات ديال الطائرة.

التنمية الصناعية ديال بلادنا غادية في إيقاع اللي هو إيقاع مشرف ومشرف جدا، واليوم عندنا آفاق إلى غاية 2030 اللي هو أيضا أفق مشجع.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد المستشار.

المستشار السيد يونس ملال:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

صراحة، كيف ما جا في الكلمة ديالكم، بلادنا عرفات وكتعرف واحد الصحوة صناعية مشهود بها بفضل واحد الرؤية سديدة ديال سيدنا الله ينصرو، رؤية للحكومات المتعاقبة على تدبير الشأن العام انكبت على تنزيلها على أرض الواقع في هاذ العقدين الأخيرين.

وهاذي ما يمكن تكون إلا تكون واحد اللبنة وواحد الأساس باش نزيدو نفكرو وباش نحلحلو ذوك الإشكاليات الهيكلية اللي مازال كتعيق ذيك النهضة الشاملة اللي بغيناها لبلادنا.

في البداية، كيف ما قلتو السيد الوزير المحترم، إشكالية العدالة المجالية.

اليوم، ذاك التمركز اللي خلاتو الحقبة الاستعمارية ديال الوحدات الإنتاجية الكبرى ما بين الدار البيضاء وطنجة، احنا لا زلنا عاجزين أننا نخرجوه ومازال كيشكل مشكل لا لذوك الجهات جوج ولا ثلاثة في غياب الوعاء العقاري، ندرة وشح اليد العاملة المؤهلة ولا للجهات اللي محرومة من هاذ الوحدات الاقتصادية اللي كتشوف راسها أنها من ذاك المغرب ديال السرعة الثانية وما كتقدرش تخلق ذيك القيمة المضافة.

أيضا، السيد الوزير المحترم، فاش كنهضرو على القيمة المضافة اليوم، بشهادة مجموعة ديال التقارير ديال الوزارة ديالكم والمؤسسات الموازية، جزء

كبير من هاذ القيمة المضافة مازال كيضيع لينا بالنظر أن أغلب الوحدات الإنتاجية كتعتمد فالسلاسل التركيبية ديالها على المُدخلات نصف المصنعة اللي مازال كنستوردوها.

أيضا إشكالية خلق فرص الشغل، ما كنلقاوش ذاك الانعكاس وذاك الإسقاط على هاذ المشاريع في إيجاد فرص شغل مستدامة ولائقة في ظل هاذ نسب البطالة اللي وصلنا ليها غير المسبوقة في تاريخ المغرب.

النقطة الرابعة، وربما الأخيرة، هي المقاربة ديال الدعم وديال المواكبة ديال المقاولات النشيطة، للأسف الحكومة واحنا مقبلين على انتهاء ولايتها الانتدابية ما جابتش شي برامج عديدة باش تساعدها، ربما كاينين ذوك البرامج اللي لقيتوهم واللي خدمتو عليهم فالوزارة السابقة ديال الاستثمار و(Power Export)، ولكن بزاف ديال الفاعلين اليوم راه كيتشكاو من البيروقراطية.

أولا، باش يوجدو ذاك الملف ديالهم ويقبلوه، طلع وهبط ذاك الشي راه لا يطاق، ومن بعد فاش كيحققو ذوك النتائج أش جا ماخرج ليهم ذيك الفلوس باش يستافدو.

كنتمنى وكناشدكم، السيد الوزير، أنكم تتدخلو شخصيا باش تحلحلو هاذ الإشكال هذا، غادي يعطي واحد المؤشر إيجابي.

إيلا اسمحتي لي، السيد الرئيس، مازال واحد الشوية ديال الوقت إضافي كيف ما اسمحتي للإخوان قبل منا، ما يمكنش ما نستغلش الفرصة ديال الوجود ديالكم، السيد الوزير، وناقشكم على تداعيات التصريحات ديالكم مؤخرا واللي انتقدتو فيها أداء المقاولة الصناعية المغربية في مواجهة منافسينا الإقليميين.

أنا متفق معكم أننا خصنا نديرو ذاك النقد الذاتي باش نعرفو الأغلاط ديالنا ونحلحلوهم، ولكن ربما من حيث الشكل، المصنعين احنا بقا فينا الخاطر ربما واحد شوية ديال المصطلحات عندها واحد الحمولة قدحية وتبخيسية اللي بقا فينا - صراحة - الحال، وأنا غادي بالنظر كيف تنعرفوكم عندكم واحد الغيرة إيلا هضرتو راه عندكم واحد الغيرة على المنتوج الوطني غادي ناقشكم ونطور معكم النقاش من واحد الجانب آخر.

واش ما كنعتقدوش أن المصنع المغربي، لا سيما الشباب منه، لا اللي عاشوا هنا ولا اللي دخلو للمغرب، إيلا القطاع العمومي وفر ليهم واحد الإطار قانوني وتشريعي يوفر ليهم العقار بثمن مناسب يعاونهم في التحكم بالتكلفة الطاقية، يساعدهم للولوج للتمويل المالي بفوائد اللي شوية على هذا.. يعاونهم في مجال التكوين، واش ما نقدروش نغلبو ذوك المنافسين اللي اليوم خدامين كيماركيو علينا جوج وثلاثة وأربعة كيف ما قلتي؟

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

من فضلك احترام الوقت، لأنني حينما أضفت الوقت للسيد الوزير ذكر النقطة الرابعة وقال صاحب الجلالة، بدا كيكرر ما قاله صاحب الجلالة، ولهذا أضفت له 35 ثانية، ولكن اعطيتها كذلك للمستشار المحترم.

السيد الوزير فيما تبقى لك من وقت.

السيد وزير الصناعة والتجارة:

شكرا.

أنا متفق معك، هاذ الشي كلشي موفر.

الطاقة التكلفة ديالها أربع مرات أقل من المنافس، الأرض موجودة، التكوين موجود، ولكن اللي ما موجودش هو الإدماج المحلي، واليوم ملي تنشوفو القيمة المضافة ديال هاذ القطاع 78 ألف درهم لكل شغيل، ملي تتشوف هاذ القيمة المضافة خصنا ناقوس اليقظة باش نشوفو أشنو ما تنديروش هنا وتيدروه الآخرين.

احنا تنشتغلو جميع وكاين حماية، غير بالنسبة للبال راه كاين حماية كبيرة باش تعرفوها، منذ البداية، وغنبقاو نحميوهم وغانبقاو نتعاملو معهم، ولكن خص مجهود استثماري وخص مجهود ديال المخاطرة والمغامرة، باش نغزيو الأسواق ديالنا ونحميوهم، وباش نمشيو ننافسوهم حتى في الأسواق ديالهم بحال اللي تيجيو ينافسونا في الأسواق ديالنا.

هذا هو سبب النزول ديال ذاك الشي، يمكن كان شوية محرج، ولكن هذا هو الهدف اللي كان باش نحلو النقاش، نفتحو النقاش ونشوفو نقطة الخلل.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الخامس وموضوعه "تعبئة الوعاء العقاري الموجه للاستثمار".

الكلمة للسيد المداني أملوك من فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد المداني أملوك:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

نسائلكم عن الإجراءات التي تعتزمون اتخاذها لتسهيل الولوج إلى الوعاء العقاري من قانون المستثمرين بالمستوى الذي يستجيب لحاجيات المقاولات.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الصناعة والتجارة:

شكرا على هاذ السؤال الهام اللي غيربطنا بين السؤالين.

في بداية هاذ الولاية كانت 10.000 هكتار صناعية مجهزة، إلى حد

الساعة وصلنا إلى 15.000 هكتار، يعني زدنا 5000 هكتار في ظرف أربع سنين ونصف، ومبرمجة 7000 هكتار إضافية، غير في هاذ ثلاثة الأشهر الأخيرة، قالو لي كان ناقص الوعاء العقاري في نواحي الدار البيضاء، زدنا 1800 هكتار في الدار البيضاء، ومازال نزيدو إيلا كانو الحاجيات.

اخذيت التزام في البرلمان باش هاذ الناس اللي تيحيدو لهم الديبوات يلقاو أراضي بـ 600 درهم، تنشتغلو عليها باش يلقاو أراضي بـ 600 درهم، وتنشتغلو عليها باش نعطيهم تمديد آجال الإخلاء باش يجيو يستثمرو في المجالات اللي هوما عندهم الرخصة باش يستثمرو فيها.

هذا توجه ما كاينش إشكال ديال العقار اليوم.

في 1960 مشروع مصادق عليه عندي، وكاين تدخل شخصي لكل مشروع مشروع، إيلا كان شي إشكال كيفما كان، فالإشكال ديال.. (كلام غير واضح) راه تندخل فيه، 1960مشروع اللي مصادق عليها هي 86% عندهم الوعاء العقاري اللي هو مضبوط.

اللي ما عندوش مازال ما اختار الوجهة اللي غيمشي لها، أما الجهة، أما المنطقة الصناعية، أولا ما زال ما كمل التمويل ديالو، وتنشتغلو معه أيضا على القدرات التمويلية ديالهم.

معلوم كاين إشكالات، الكمال لله، كاين بعض المرات منين جينا لإجراء جديد بحال ميثاق الاستثمار، كاين الإشكالات ديال التنزيل بكل ما يلتزم هاذ الميثاق باش نعطيو الأداء للناس، باش نخلصوهم نعطيوهم les) (remboursements عندك الحق، وهاذ الشي تنشتغلو عليه ملي تيكونو إكراهات تندخلو كلنا باش هاذ الناس يبقاو واثقين في الدينامية الصناعية ديال بلادنا ويبقاو واثقين في الكلمة ديال الدولة اللي تتحفزهم، اللي غادية معهم خطوة خطوة وتتساعدهم، وغاديين في تبسيط المساطر، غاديين في تسهيل البرامج والولوج إلى البرامج.

بحال اللي قلت لكم، الكمال لله، كاين حوايج اللي كنشتغلو عليها، وغنشتغلو عليها وغنبقاو نشتغلو عليها، واللي غيجيو مورانا حتى هوما غيشتغلو على المشاكل اللي بقات.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد المداني أملوك:

شكرا السيد الوزير المحترم.

متفقون معكم بأن هذه الحكومة تمكنت بثبات من مواصلة تعبئة الوعاء العقاري الموجه نحو الاستثمار، وذلك تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية المتعلقة بتبسيط المساطر وتوفير الوعاء العقاري للمشاريع الإنتاجية، حيث تم توجيه معظم هذه الاستثمارات نحو مشاريع تتعلق بقطاعات الصناعة والتجارة والسياحة والخدمات، باعتبارها مشاريع استثمارية واعدة توفر فرص شغل قارة وتمتص بطالة الشباب، والنتائج المحققة لخير تعبير على ذلك، كما جاء في جوابكم، خير دليل، رغم أن هذه الدينامية المتواصلة في هذا القطاع، فإنه لازال يعاني من عدة إكراهات، تتمثل أساسا في تعدد المتدخلين في تسيير الوعاء العقاري وفي التعقيدات المرتبطة بالملكية وتطهيرها، علما أن عدم وضوح الوضعية القانونية لبعض العقارات تنضاف إلى ظاهرة المضاربات المنتشرة في القطاع يعرقل تطويره واشتغاله، باعتباره قطاع حيوي ومحرك أساسي للدورة الاقتصادية.

ومن الملاحظ كذلك، أن المحاور الاقتصادية الكبرى استحوذت على الحصة الكبرى من عدد العقارات المعبأة والموجهة للاستثمارات، وهو ما يفرض تنزيل سياسات عمومية وتراعي خصوصيات المجالات الترابية، حتى تتمكن باقي الجهات في مسايرة الركب التنموي التي باتت تعرفها بلادنا.

السيد الوزير المحترم،

لا يخفى عليكم بأن جهة درعة – تافيلالت تتوفر على إمكانيات واعدة، غير أنها في مقابل ذلك تعرف ضعفا على مستوى تعبئة العقار الموجه للاستثمار، سواء على المستوى العام للصناعة أو ذلك المخصص للمقاولات المتوسطة والصغيرة والصغيرة جدا، وهو ما يحرم المنطقة لكي تتحول إلى قطب صناعي كبير، يراعي الخصوصية الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة يضاهي الأقطاب أو المراكز الصناعية الكبرى.

لذلك نطالبكم، السيد الوزير المحترم، بمعالجة هذه الإشكالات والمعيقات التي تفرمل من تطوير منظومتنا الاستثمارية، خصوصا بالمناطق الجبلية والمغرب العميق، وذلك للقطع مع مغرب السرعتين، وهو ما يتطلب تنزيل مقاربة مجالية تستحضر خصوصية هذا المجال الجغرافي، والذي ينتظر منكم، السيد الوزير، التفاتة حقيقية تمكنه من تحقيق الإنصاف المجالي لمواكبة مختلف التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي تعرفها بلادنا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، فيما تبقى لكم من الوقت.. ياالاه.

السيد وزير الصناعة والتجارة:

شكرا السيد المستشار.

الالتفاتة الحقيقية راه كاينة منذ بداية الولاية، واشتغلنا عليها جميعا، واشتغلنا على خارطة الطريق ديال الجهة باش نطوروها إلى آخره.

اليوم كاين إشكالات - بحال اللي قلتي - ديال العقار اللي عندهم خصوصيات باش نعبؤوها، ولكن كاين عقار في درعة - تافيلالت، كاين عقار موجود لاستقطاب المشاريع الصناعية.

اليوم اللي غنشتغلو عليه هو إحداث وخلق الطاقة اللي هو أهم شيء، وعندنا المناجم اللي كنشتغلو عليها اللي غتكون ثروة، وأيضا المجال الفلاحي، وعاد كاين مشاريع ديال تطوير وتحويل هاذ المنتجات إلى منتجات ذات قيمة

مضافة أكبر، واحنا كنشتغلو عليها أيضا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال السادس موضوعه "منظومة الصناعة الوطنية والاقتصاد الوطني".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

في إطار التوجيهات الاستراتيجية لبلادنا والرامية إلى تعزيز السيادة الاقتصادية وتطوير المنظومة الصناعية والتجارية، تبذل الحكومة مجهودات ملموسة لدعم المقاولات وتحفيز الاستثمار الوطني والأجنبي، مع الالتزام التام بضمان استقرار السوق الوطنية وحماية المستهلك من تقلبات الأسعار غير المبررة وبأخذ جهة الرباط- سلا- القنيطرة، ومدينة القنيطرة تحديدا كقطب صناعي وتجاري صاعد، نلاحظ أن هذه الدينامية الاقتصادية لم تنعكس بشكل كامل على استقرار تكاليف المعيشة المرتبطة بالسلع والخدمات الأساسية، حيث ما تزال ساكنة المنطقة تشتكي من تفاوتات في الأسعار ترهق القدرة الشرائية للمواطنين، مما يثير تساؤلات جدية حول تأثير منظومة الصناعة في الاقتصاد الوطني.

لذا، السيد الوزير، نسائلكم عن خطة الحكومة للنهوض بمنظومة الصناعة الوطنية حتى تكون رافعة للاقتصاد الوطني، وبالتالي تمكيننا من الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن المغربي واستقراره الاجتماعي.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

تفضل السيد الوزير.

السيد وزير الصناعة والتجارة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار على هاذ السؤال الهام.

اللي هو تيجعل أن منطقة اللي ناجحة صناعيا، ناجحة بقوة اللي هي منطقة القنيطرة، اللي هي صبحات قطب صناعي ضخم في بلادنا ومحرك صناعي كبير ديال بلادنا، الآثار ديال هاذ الصناعة على كلفة العيش ديال الساكنة ديالها الأصليين، علاش؟

حيث ملي تيكثرو 46.000 اللي تيشتغلو في الصناعة، على الأقل في المنطقة الحرة، عاد زيد عليها الآخرين، هاذ الشي كيقوي الجاذبية ديال المنطقة.

ثانيا، السكن ديال عدد يال الناس وبالأخص الموظفين اللي تيشتغلو في الرباط، اللي تيقوي أيضا الجاذبية ديال المنطقة وكيجعل بأنه على الأقل في السكنى وفعدد ديال المنتوجات الأخرى كاين قدرة شرائية قوية، كاين طلب قوي، اللي عندو انعكاس على القدرة الشرائية ديال الساكنة الأصليين ولا الساكنة ذات الدخل المحدود في هاذ المنطقة.

وهاذ الشي تيطلب سياسة مندمجة من أجل الحفاظ على التوازنات اللي خلقها هاذ الضغط ديال الانتعاش الاقتصادي والجاذبية ديال المنطقة، وهاذ الشي علاش سيدنا جا ببرامج مجالية مندمجة باش نشوفو الخصوصيات ديال كل مجال بمجال، ونشوفو أشنو هو التدخل وأشنو هوما الاستثمارات اللي خصهم، هذوك يمكن خصهم سكن اجتماعي أكثر، خص أسواق أكبر، خص أسواق من نوع آخر، خص تنقل اللي هو يكون بتكلفة أقل إلى آخره.

داكشي علاش سيدنا الله ينصرو، جا بهاذ البرنامج برنامج ديال 210 ديال المليار ديال الدرهم، باش ما نشتغلوش بطريقة أفقية من المركز، ونقولو غنديرو هاذ التدخل من أجل خلق فرص الشغل، لا خلقنا فرص الشغل في القنيطرة، خلقنا مدارس، خلقنا جامعات... إلى آخره، اليوم خصنا نخلقو التوازن الاجتماعي فهاذ المنطقة وهاذ الشي علاش البرامج المندمجة المجالية عندها الأهمية ديالو، اعطيتنا نموذج.

شكرا لك.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد المستشار المحترم.

تفضل.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

شكرا السيد الوزير على توضيحاتكم.

كما نثمن المجهودات التي تقوم بها وزارتكم في تنزيل الرؤية المولوية السامية لصاحب الجلالة، الله يطول فعمرو، لا سيما في جلب الاستثمارات الكبرى بعدة مناطق والنهوض بمنظومة الصناعة الوطنية، لكن السيد الوزير، ونحن من موقعنا لا بد أن ننقل لكم نبض الشارع المغربي، فعلا لا أحد ينكر أن المغرب أصبح مصدرا عالميا لأجزاء الطائرات والسيارات، 120 مليار درهم.

لكننا اليوم نحن أمام مفارقة غريبة لأن الأرقام التي تفضلتم بها لا تجد لها انعكاسا في الاقتصاد الوطني، خاصة في الجانب المرتبط بتشغيل الشباب، فمثلا شباب أقاليم القنيطرة، سيدي سليمان، سيدي قاسم، يتساءل كيف لجهة تساهم بنصيب وافر وفي الناتج الداخلي الخام وتحتضن أكثر المصانع يعجز شبابها عن ولوج سوق الشغل؟

السيد الوزير،

حقيقة أن التنمية الصناعية لها ارتباط وطيد بالاقتصاد الوطني، لكن هذا الارتباط يجب أن يمتد ليشمل تحسين المستوى المعيشي للمواطن المغربي، لأنه لا جدوى من وجود نمو اقتصادي لا ينعكس على جيوب المواطنين ولا يلبي حاجياتهم في سوق الشغل.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

فيما تبقى لكم من الوقت، إيلا بغيتو.

السيد وزير الصناعة والتجارة:

شكرا.

متفق معاك بأننا خصنا نعاودو نشوفو التوازنات ونشوفو أماكن الخلل، لما كانوا الشباب تيستافدو واش كاين نقص في التكوين المحلي؟ لا أظن، حيث كاين تكوين محلي اللي هو موجود، موجود جدا، واش كاين نقص ديال الرغبة ديال الشباب للدخول لهاذ المصانع؟ نشوفو مجالات اقتصادية أخرى اللي يمكن تجلب هاذ الشباب وتقنعهم يدخلو، هاذ الشي علاش هاذ البرامج مهمة ومهمة جدا، وإن شاء الله غنشتغلو عليها جميعا، باش نزلوها على أرض الواقع.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال السابع في هذه الجلسة موضوعه "تعزيز السيادة الصناعية الوطنية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية لتقديم السؤال.

تفضل.

المستشار السيد سماعيل العالوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نسائلكم عن استراتيجية الوزارة لتعزيز السيادة الصناعية الوطنية في ظل التوترات الجيو سياسية والتحديات اللوجيستية العالمية؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الصناعة والتجارة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار على هاذ السؤال الهام.

كتعرفو أن العنوان الجديد ديال الصناعة المغربية هو السيادة الصناعية، هو العهد الجديد ديال الصناعة طبقا للتوجيهات الملكية السامية، هاذ السيادة فسرت الملامح ديالها في سؤال سابق، ولكن ما فيها باس نعاودو أشنو هي الركيزة ديالها.

الركيزة الأولى هي أنك تكون عندك القدرة لتلبية أكبر عدد ممكن ديال الحاجيات ديال المواطنات والمواطنين، ولكن ماشي أكثر عدد ممكن بأي ثمن. خصو يكون أيضا فالمتناول ديال المواطن والمواطنة.

علاش؟ حيث إيلا خليتي المصنع وحميتيه، ووليتي كتبيع آليات اللي كتسوى 10 دراهم وتبيعهم بـ 100 درهم، ما درتو والو، إذن خصك تكون توصل فحالة نضج وحالة تنافسية اللي هي كتسمح لك باش تصنع هاذ المنتوج بثمن مناسب وثمن تنافسي، وهاذ الشي علاش درنا بنك المشاريع ونزلناه على أرض الواقع، حيث هاذ المشاريع ما كيدخلو غير ملي كنوصلو للتنافسية المقبولة باش نبداو نصنعوهم عندنا بالقدرات ديالنا؛

ثانيا، هو القدرة على الإبداع، ودرنا برنامج ديال الإبداع، والمغرب أصبح خامس دولة مقارنة مع الناتج الداخلي ديالها الخام، خامس دولة عالميا فالرسوم الهندسية، يعني ولينا كنحطو رسوم هندسية ذاتية، ولينا خامس دولة عالميا مقارنة مع الناتج الداخلي الخام، ماشي في الإجمال؛

ثالثا، خصك تكون عندك قدرة للتسويق، فهاذ الإطار جا أيضا برنامج التجارة الخارجية اللي كيفسرو ليكم منذ سنة ونصف تقريبا الأخ كاتب الدولة للتجارة الخارجية، ولكن جات أيضا تقوية العلامة وتقوية "صنع في المغرب"، علامة "صنع في المغرب"، والعلامة المغربية، أش كنعطينا هاذ العلامة المغربية؟ كنعطينا الهامش ديال التسويق، ولكن كنعطينا أيضا سيادة القرار فيما ننتجه وفي الأسواق اللي كنبيعو فيها المنتوج ديالنا، وهاذ اللي كنشتغلو عليه باش نقويو السلسلة، بما يتعلق بالمسائل الجيو سياسية والمحروقات أو لا بعض المعدات اللي كنحتاجوها فالصناعة، هذا كاين سياسة الانتقال الطاقي ديال بلادنا اللي كنشتغلو عليها بالطاقة الخضراء وأيضا بالهيدروجين الأخضر اللي طلقها سيدنا الله ينصرو.

وثانيا، كاين أيضا عدد ديال الاستثمارات من أجل تقوية الإدماج المحلي ديال عدد ديال المنتوجات اللي كنوردوها باش نقويو الاستقلالية ونقويو السيادة ديالنا فالإنتاج.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد المستشار المحترم.

تفضل.

المستشار السيد سماعيل العالوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

ما تقدمونه تحت شعار "السيادة الصناعية" هو حملة تواصلية وإعلامية، ليس مشروعا اقتصاديا حقيقيا، دائما تتحدثون عن إنجازات، لكن الواقع يكشف أن ما تحقق ليس سوى اندماج هش في سلاسل قيمة عالمية نلعب فيها دور المنفذ لا صانع القرار، فكيف تستقيم لغة السيادة مع اقتصاد صناعي

يعتمد على الخارج في التمويل والمكونات ويتأثر عند أول إضراب عالمي وكأنه بلا عمق إنتاجي وطني؟

أما حديثكم المتكرر عن صناعات المستقبل من الهيدروجين الأخضر إلى التنقل المستدام، فيطرح وكأنه إنجاز قائم، بينما هو في الحقيقة وعود لم تغادر بعد مرحلة العناوين، المواطن لا يحتاج إلى شعارات مبتكرة بقدر ما يحتاج إلى نتائج ملموسة، لكن يبدو أن حكومتكم تفضل تسويق الأحلام بدل بناء قاعدة صناعية قادرة فعلا على تقليص التبعية وخلق سيادة تكنولوجية حقيقية.

الأكثر إثارة للاستغراب هو استمرار تجاهلكم للنسيج الصناعي الوطني، خصوصا المقاولات الصغرى والمتوسطة، التي تترك تواجه صعوبات التمويل وضعف الدعم التقني.

كيف يمكن الحديث عن سيادة صناعية وأنتم لم تنجحوا حتى في رفع نسبة الإدماج المحلي أو خلق قيمة مضافة داخلية حقيقية؟

بصراحة ما نراه اليوم ليس سياسة صناعية طموحة، بل فجوة صارخة بين خطاب متضخم وواقع مؤلم.

السيد الوزير،

زمن التسويق السياسي انتهى، وأنتم اليوم مطالبون بتقديم نتائج ملموسة لا شعارات مستهلكة، لم يعد مقبولا الاستمرار في تكرار خطاب السيادة الصناعية دون أن ينعكس ذلك على واقع الإنتاج الوطني أو على قدرة الاقتصاد على الاستقلال عن الخارج.

السيد الوزير،

الصراحة الناس راه عاقت والمهم زمن بيع الوهم بالشعارات راه تسالى، والمغرب راه كما تنعرفو راه مازال مرهون بالصناعات الخارجية بلا ما نكذبو على راسنا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير فيما تبقى لكم من وقت.

السيد وزير الصناعة والتجارة:

شكرا على هاذ التدخل.

إيلا كان المغرب عاق، غيعيق أيضا أن هاذ الوزارة كانت مسيرة من طرف حزبكم أيضا، وهذا تكامل، وملي كنتو خرجتو وخليتو هاذ الوزارة اليوم القيمة المضافة تضاعفت ثلاث مرات، مناصب الشغل تضاعفو ثلاث المرات من 2012 ملي خليتو هاذ الوزارة.

هاذ الشي تراكمي، الوزير اللي كان ديالكم تنحترموه وتنطلبو منكم الاحترام أيضا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

غادي ننتقلو للسؤال الثامن وموضوعه "ضمان تموين السوق الوطنية بالمواد الأساسية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد الخمار المرابط:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

حول ضمان تموين السوق الوطنية بالمواد الأساسية، نسائلكم السيد الوزير المحترم؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الصناعة والتجارة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار على هاذ السؤال الهام، وفهاذ الوضعية الجيو استراتيجية والجيو سياسية اللي هي متوترة، هذا ما أقل ما يمكن أن يقال.

كما تنعرفو الحكومة اجتمعت في إطار لجنة اليقظة باش تشوف أشنا هوما الإشكالات اللي يمكن لهم يكونو بالنسبة للتموين على الأقل بالنسبة للمواد الطاقية والمدخولات الغذائية وأيضا الصناعية اللي احنا محتاجينها.

واليوم في إطار الظرف الحالي يمكن لنا نقولو باستثناء المادة 3 أو 4 و5 اللي محسوبة على رؤوس الأصابع وعندها حلول، اليوم يمكن لنا نكونو مطمئنين بالنسبة للتموين.

ثانيا، كاين الأسعار اللي هي فيها إشكالات، تنعرفو بأن أسعار المحروقات عرفت توترا، اللي هو جعل الحكومة بأن اخذات قرارات اللي هي من شأنها تواكب القدرة الشرائية ديال المواطنات والمواطنين.

أيضا، كاين بالنسبة لبعض المواد الغذائية إشكالات اللي عرفتها في إطار حالة الطقس اللي جعلت بأن كاين إنتاج اللي عرف صعوبات في بعض المناطق ديال بلادنا اللي كان عندو أثر على الأسعار اللي اليوم كندخلو فيها باش نشوفو كيفاش نرجعو التوازن بالنسبة للإنتاج والتموين.

بصفة عامة باقية الأشياء غالية على المواطن، هاذ الشي راه احنا حاسين به وكندخلو وكنديرو المجهود كاملين باش نخففو عليه ما يمكن تخفيفه بالنسبة للقدرة الشرائية ديال الأسر المغربية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الرئيس المحترم، تفضل الكلمة لكم.

المستشار السيد الخمار المرابط:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لا يسعنا في البداية إلا أن نسجل بإيجابية التحسن الملحوظ والحمد والشكر لله في الظروف المناخية التي عرفتها بلادنا خلال الفترة الأخيرة، حيث كان للتساقطات المطرية وقع إيجابي على نفوس المواطنين والمواطنات بالموازاة مع أثرها على مستقبل الموسم الفلاحي، ما يبشر بإذن الله بعرض وافر لمختلف المنتوجات الفلاحية وينعكس كذلك بشكل أساسي على وفرة المواد الاساسية واستقرار أثمنتها، مما يجب أن يخفف من حدة الضغط على القدرة الشرائية للمواطنين.

كما نثمن، السيد الوزير المحترم، التدابير الاستباقية التي اتخذتها الحكومة في وقت سابق لضمان التموين العادي للسوق الوطنية، خاصة ما يتعلق بتقليص تصدير بعض المواد الحيوية بهدف تعزيز وفرتها داخليا وهي خطوات كان لها دور كبير في الحفاظ على توازن السوق وضمان كذلك أسعار أكثر ملاءمة للمستهلك المغربي.

السيد الوزير المحترم،

نود إثارة انتباهكم للمواد الأساسية المستوردة من الخارج، وهي التي تطرح اليوم إشكالات كبيرة بسبب ندرتها أحيانا، وبسبب استغلال ظروف التقلبات السياسية والعسكرية، كما قلتم، بالخارج لرفع أثمنتها بشكل غير معقول، مما يتطلب كذلك تدخلات ناجعة من الحكومة لفرض الرقابة الصارمة على توزيع وترويج هذه المواد الأساسية القادمة من الخارج.

من جهة أخرى، نؤكد، السيد الوزير المحترم، على أهمية الاستمرار في تفعيل آليات اليقظة الصحية بما يضمن سلامة وجودة المنتجات المعروضة في الاسواق المغربية صونا لصحة المواطن كأولوية لا تقبل التهاون.

السيد الوزير المحترم،

بالموازاة مع المجهودات التي تقومون بها في توفير المواد الأساسية، لا بد من التأكيد على ضرورة تكثيف عمليات المراقبة والتتبع للتصدي لكل الممارسات غير المشروعة التي قد تمس بصحة وسلامة المستهلك أو تخل بقواعد المنافسة الشريفة، خاصة في ظل بعض السلوكات البئيسة التي تستغل كل ظرفية أو مناسبة لتحقيق أرباح غير مبررة.

كما نؤكد على أهمية تعزيز المراقبة داخل مختلف الأسواق واتخاذ إجراءات صارمة وفعالة للحد من المضاربة والاحتكار، بما من شأنه أن يساهم في استقرار الأسعار ويخفف من الضغط المتزايد والمتسارع على القدرة الشرائية للمغاربة، لأنه وكما تعلمون، السيد الوزير المحترم، لا جدوى من توفير وضمان تموين السوق الوطنية بالكميات الكافية من المواد الأساسية إذا تركنا هذه الأسواق في مرمى أطماع المضاربين قد ترهق جيوب المغاربة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

شكرا لك.

الكلمة لكم السيد الوزير.

شكرا.

إذن غادي ننتقلو للسؤال التاسع في هذه الجلسة وموضوعه "حماية التاجر بالتقسيط في ظل الانتشار المتزايد للمتاجر العصرية".

فليتفضل أحد من فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضلي السيدة الرئيسة المحترمة.

المستشارة السيدة سليمة زيداني:

شكرا السيد الرئيس.

عن حماية التاجر بالتقسيط في ظل الانتشار المتزايد للمتاجر العصرية، نسائلكم السيد الوزير؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السيد الوزير، السؤال موجه لك.

السيد وزير الصناعة والتجارة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة المستشارة على هاذ السؤال الهام والهام جدا.

كيف ما تتعرفو اليوم تاجر القرب مقارنة مع المساحات الكبرى ديال التوزيع كيمثل تقريبا 80% من التجار في المملكة، واليوم هاذ الانتشار كاين دخلو فالدروبة ودخلو في عدد ديال الأماكن، كاين منافسة ولكن هاذ المنافسة عندها آثار ماشي على القدرة ديال البيع ديال تاجر القرب، ولكن عندها أثر على بيع بعض المنتوجات اللي فيهم قيمة أكبر مقارنة مع المنتوجات اللي كيبيعها أساسا "بالكارني".

ما هو برنامج العمل اللي كنشتغلو عليه وعندنا إن شاء الله مناظرة في 27 أبريل في مراكش، مناظرة جديدة بعد 6 سنوات أو 7 سنوات اللي غنبنيو فيها إن شاء الله مع ممثلي التجار خارطة طريق جديدة اللي هي مبنية على تقوية تاجر القرب، وبالأخص تقوية المداخيل ديالو باش يبقى يلعب ذاك الدور الاجتماعي الكبير اللي كيلعبو بتنويع المداخيل ديالو، دخلنا عدد ديال الآليات وعدد ديال الخدمات اللي غنستافدو منها من القرب ديالو باش يلعب هاذ الدور ويجعل من هاذ الأدوار الجديدة مداخيل إضافية.

لقينا حلول، يا ربي نقدرو نزلوها على أرض الواقع ديال الأداء الإلكتروني الآن، وعندنا حل تقني اللي يمكن لينا نزلوه على أرض الواقع واللي يمكن يكون عندو قابلية بالنسبة للتاجر وتكلفة تشبه للصفر بالنسبة للتاجر، وإن

شاء الله غنقدو نزلوها على أرض الواقع.

لقينا حلول باش ندیرو مراكز للشراء في إطار تعاونيات أو جمعيات ديال التجار اللي غندعموها إن شاء الله باش يكون عندهم هاذ الشراء حتى هو بثمن اللي هو ينافس هاذ المراكز ديال البيع المشترك.

عندنا حلول وعندنا حلول، إن شاء الله غنجيو نناقشوها فهاذ المبادرة في 27 أبريل، وكنطلبو من كل من يهتم بهذا الموضوع يجي يشاركنا فهاذ المناقشة إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لك السيدة الرئيسة.

تفضلي.

المستشارة السيدة سلمى زيداني:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

نود في البداية تثمين ما تضمنه جوابكم من معطيات وتوضيحات بخصوص الجهود المبذولة لمواكبة تحولات قطاع التجارة الداخلية، خاصة في ظل الدينامية التي يعرفها هذا المجال والتوسع المتزايد للمتاجر العصرية بمختلف أشكالها.

وفي هذا السياق، نؤكد أن التجارة بالتقسيط تظل ركيزة أساسية في الاقتصاد الوطني، حيث تمثل حسب عدد من التقديرات المهنية ما يفوق 80% من عدد نقط البيع، وتوفر مئات الآلاف من مناصب الشغل المباشرة وغير المباشرة، إلى جانب دورها الحيوي في ضمان القرب وتلبية الحاجيات اليومية للمواطنين، خصوصا في الأحياء الشعبية والمجالات القروية وشبه الحضرية.

كما أن المعطيات المتوفرة تشير إلى أن وتيرة توسع المساحات التجارية الكبرى والمتوسطة عرفت خلال السنوات الأخيرة نموا سنويا ملحوظا، مدفوعا بتطور سلاسل التوسيع واعتماد نماذج تجارية حديثة، وهو ما أفرز تحولات عميقة في بنية السوق وأنماط الاستهلاك وأصبح يفرض تحديات جديدة على التاجر بالتقسيط، سواء من حيث القدرة على المنافسة أو من حيث التكيف مع متطلبات العرض والخدمة.

ومن هذا المنطلق، نسجل بإيجابية البرامج التي تم إطلاقها، خاصة تلك المرتبطة بعصرنة الفضاءات التجارية ودعم المعاملات التجارية وتحسين ولوجهم إلى التمويل، غير أن الأثر الميداني لهذه المبادرات يظل رهينا بتوسيع قاعدة المستفيدين وتبسيط المساطر وضمان استهداف أدق للفئات الأكثر هشاشة داخل هذا القطاع.

كما نرى أن المرحلة تقتضي تعزيز إجراءات المواكبة عبر تطوير آليات مبتكرة من بينها:

دعم التنظيمات المهنية، وتشجيع إحداث شبكات للتجار الصغار تمكنكم من تحسين شروط التزود، وتقوية قدراتهم التفاوضية، فضلا عن مواكبة التحول الرقمي بشكل تدريجي وملائم لخصوصياتهم.

وفي نفس الإطار، تبرز أهمية ضمان توازن منصف داخل المنظومة التجارية، ومن خلال الحرص على احترام قواعد المنافسة وتعزيز آليات التقنين والمراقبة، بما يضمن تكافؤ الفرص بين مختلف الفاعلين.

وفي الختام، نؤكد أن حماية التاجر بالتقسيط تظل جزءا لا يتجزأ من أي رؤية شمولية لإصلاح قطاع التجارة، بما يحقق التوزان بين متطلبات التحديث والحفاظ على النسيج الاقتصادي والاجتماعي الوطني مع التأكيد على أهمية استمرار الحوار والتشاور مع مختلف المتدخلين.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، إذا أردتم فيما تبقى..

شكرا.

ربحا للوقت.

بارك الله فيك.

السيد رئيس الجلسة:

إذن غادي ننتقلو للسؤال العاشر، دائما في نفس القطاع وموضوعه "المناطق الصناعية وتأهيلها".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

السيد الرئيس تفضل.

الكلمة لكم.

المستشار السيد لحسن نازهي

شكرا، شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

لا شك أن المناطق الصناعية تشكل رافعة أساسية لجلب الاستثمار وتحريك عجلة الاقتصادي الوطني كما يعول عليها بشكل كبير في خلق فرص الشغل، وتعزيز الدينامية المجالية، غير أن الواقع يطرح مجموعة ديال التساؤلات الجوهرية حول مدى نجاعة هذه المناطق في تحقيق الأهداف المنشودة، خاصة خلق فرص الشغل لائقة وقارة.

التحدي اليوم لا يكمن فقط في إحداث مناطق صناعية جديدة، بل في تأهيل القائم منها وضمان حكامة جيدة في تدبيرها، مما يحقق العدالة المجالية ويستجيب لحاجيات النسيج الاقتصادي الوطني خاصة المقاولات الصغرى والمتوسطة.

كذلك، السيد الوزير، نسجل بقلق استمرار عدد من الاختلالات المرتبطة بظروف الشغل داخل بعض الوحدات الصناعية، حيث يطرح

إشكالات تتعلق باحترام مدونة الشغل، سواء فيما يخص التصريح بالأجراء، شروط السلامة المهنية، احترام حقوق الأساسية للعمال، وهو ما يفرض آليات المراقبة والتفتيش وربط الاستفادة من الامتيازات الممنوحة للمستثمرين بمدى احترامهم للقوانين الاجتماعية.

وعليه نسائلكم السيد الوزير: ما هي الإجراءات العملية التي تعتزمون اتخاذها لتأهيل المناطق الصناعية القائمة وضمان جاهزيتها الحقيقية؟ وكيف ستعملون على تعزيز دورها في خلق فرص شغل لائقة مع ضمان احترام صارم لمقتضيات مدونة الشغل؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الصناعة والتجارة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم على هاذ السؤال الهام.

بالنسبة للمناطق الصناعية، كاين أجيال ديال المناطق الصناعية، واشتغلنا بالجيل الأول اللي كان وكنا تنوفرو عقار بثمن اللي هو ثمن رمزي وناس استثمرو فيه وكيفاش كنا كنقيمو التثمين ديال هاذ العقار، هو (certificat) أش تيتسمى (permis d'habiter)، هو اللي تيقول لك راه ثمنتيه، كاين ناس اللي بناو وقال لك صبغو وقال لك صافي راه احنا ثمنا هاذ الأرض، واللي جعل بأن كانو تصرفات، وعدد ديال المناطق الصناعية ولاو ديبووات ولاو حاجات آخرين، محلات ولا قاعات الأفراح، تتشوفهم في المناطق الصناعية بعض المرات... إلى آخره.

جينا فهاذ الحكومة بقانون جديد اللي صوتو عليه، هنايا أيضا، اللي هو جعل بأن التثمين اليوم ديال البقعة الصناعية اللي تتعطيها الدولة هو المشروع اللي حطيتيه في (CRI[1])، هذاك المشروع تتقول أنا غندير وحدة صناعية ديال النسيج أو كيماوية أو... إلى آخره، هذا هو المشروع اللي غندير، والتثمين ديالو كيتقيم حسب المشروع اللي حطيتيه، وهذا تغيير فهاذ الجيل الجديد ديال المناطق الصناعية باش نقلصو من هاذ الإشكالات.

ثانيا، العدد، اخذينا التزام باش نقويو العدد وباش نوزعوه على كل الأقاليم ديال المملكة، واليوم عندنا 50% إضافية ديال الوعاء الصناعي، وكنشتغلو على 7 آلاف هكتار إضافية، يعني غنضاعفو القدرات الاستقطابية للصناعة فكل أنحاء التراب الوطني، وتنفيذا للبرنامج المجالي اللي هو طلقو سيدنا الله ينصرو فالمجلس الوزاري الأخير، باش كل منطقة تكون عندنا القدرة لجلب الاستثمار؛

ثالثا، غنقول لي بأن ها أنت درتي منطقة ولكن النجاعة ديالها ما كايناش، التثمين ما كاينش، المستثمرين ما كاينش، بدينا خارطة الطريق صناعية لكل إقليم في إطار التصور الجديد باش نشوف الإمكانات والمستثمرين اللي يمكنا نجيبوهم، كان تعديل ديال ميثاق الاستثمار بميثاق استثمار جديد، اللي اعطى إضافات بالنسبة للدعم ديال الدولة.

كاين أيضا الثمن المناسب اللي هو قديناه بالنسبة لعدد ديال المناطق باش نقويو الجاذبية، وكاين أيضا خارطة الطريق اللي تعطات للمراكز الجهوية للاستثمار، باش يوجهو المستثمرين حسب الخصوصيات، وكاين أيضا اشتغال على مراكز التكوين اللي هي غتواكب هاذ الخصوصية الصناعية ديال هاذ المناطق.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد لحسن نازهي:

شكرا السيد الرئيس.

ما تفضلتم به، السيد الوزير، كيظل جزء منه في إطار عرض النوايا والبرامج، في حين أن الإشكال المطروح اليوم، هو إشكال التنزيل الفعلي والملموس على أرض الواقع، هاذ الشي اللي قلتي، السيد الوزير.

سبق الإعلان عن عدد من مخططات تأهيل المناطق الصناعية، غير أن الحصيلة الميدانية تظهر استمرار نفس الاختلالات، سواء على مستوى ضعف التجهيزات، غياب الصيانة، محدودية الخدمات المواكبة، وهو ما ينعكس سلبا على جاذبية هذه الفضاءات وعلى قدرتها الحقيقية في خلق فرص الشغل قارة.

كذلك، ما ننتظره اليوم، السيد الوزير، ليس فقط إطلاق برامج جديدة، بل تقديم تقييم دقيق لما تم إنجازه مع تحديد المسؤوليات بخصوص الثغرات المسجلة، خاصة وأننا في نهاية الولاية الحكومية، كما أن مسألة احترام مدونة الشغل لا يمكن أن تظل مجرد التزام أخلاقي، وماشي المسؤولية ديالك بوحدك، السيد الوزير، بل يجب أن تتحول إلى شرط أساسي للاستفادة من الامتيازات والتحفيزات، مع تعزيز دور جهاز تفتيش الشغل وتمكينه من الوسائل الكفيلة بالقيام بمهامه في المراقبة.

إن خلق فرص الشغل لا ينبغي أن يكون على حساب كرامة العامل وحقوقه، بل يجب أن يقوم على توازن حقيقي بين تشجيع الاستثمار وضمان العمل اللائق.

وعليه، نجدد التأكيد على ضرورة الانتقال من منطق الإعلان إلى منطق الأثر، ومن الالتزامات العامة إلى إجراءات دقيقة قابلة للتتبع والمحاسبة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

[1] **C**entre **R**égional d'**I**nvestissement.

السيد الوزير،

لقد استهلكتم الوقت ديالكم الكافي، غادي ننتقلو، نعم، تفضل.

اسمحوا لي شي ثواني، للسيد الوزير.

السيد وزير الصناعة والتجارة:

غير بغيت نأكد شي حاجة، قانون الشغل راه شرط أساسي بالنسبة للدعم، ملي كنديرو معهم اتفاقيات، احترام قانون الشغل شرط أساسي، وكنراقبو بأنهم كيسجلو هاذ الناس في (CNSS[2]) وكيضمنو لهم الحقوق ديالهم، عاد كنعطيوهم الدعم، باش تكونو مطمئنين بالنسبة لهاذ الشي، شرط أساسي.

وبالنسبة للمناطق الصناعية، معلوم كاين اختلالات، ولكن احنا كنحسنو، كنديرو التقييم، وكنرجعو الأراضي للناس اللي استهلكو، هاذ استرجاع ديال الأراضي كان كيطلب مساطر اللي هي كتمشي ليها للمحكمة وكتبقى 6 سنين،7 سنين، اليوم فهاذ القانون الجديد اللي صادقتو عليه، ما بقاش اللجوء إلى المحكمة، ولينا كنسترجعوها بسرعة باش نستافدو منها ونخلقو منها فرص الشغل.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الحادي عشر لكم السيد الوزير، وهو آخر سؤال عندكم معنا فهاذ الجلسة، موضوعه "الحوار الاجتماعي القطاعي الخاص بغرف التجارة والصناعة والخدمات مع الجامعة الوطنية لموظفي الغرف المهنية وجامعاتها".

للاتحاد المغربي للشغل، فليتفضل أحدهم مشكورا.

تفضلي، السيدة الرئيسة المحترمة.

المستشارة السيدة فاطمة الإدريسي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

نسائلكم عن مآل الحوار الاجتماعي القطاعي الخاص بغرف التجارة والصناعة والخدمات؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الصناعة والتجارة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة المستشارة المحترمة على هاذ السؤال الهام.

كما كتعرفو الحوار الاجتماعي مع شركاء اجتماعيين، هو محور أساسي ديال التعامل ديالنا مع الشركاء الاجتماعيين فالوزارة وفالغرف أو في الملحقات ولا الشركات اللي هي تحت وصاية الوزارة.

بالنسبة للغرف، الغرف هوما مؤسسات أولا، دستورية، احنا كنتعاملو معهم كشريك وكممثل ديال المصنعين وديال التجار وديال الحرفيين ديال الخدمات أيضا، هوما ممثلين، عندهم استقلالية القرار، وعندهم استقلالية التدبير، وعندهم الدعم وشراكة، اتفاقية شراكة مع الوزارة في إطار برامج اللي كتجعل بأنهم يمكن لهم يحققو هاذ البرامج.

ولكن كاينة أيضا، مراقبة ومواصلة باش يحترمو ما ينص عليه قانون الوظيفة العمومية أو ما تنص عليها مدونة الشغل، وكنشتغلو معهم باش يقويو القدرات ديالهم بالنسبة لا احترام القوانين اللي جاري بها العمل، هذا أساسي وشرط أساسي ولا لتطوير الكفاءات وتطوير المهارات وتطوير أيضا القدرات والارتياح ديال العاملين فالغرف.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لك السيدة المستشارة المحترمة.

تفضلي.

المستشارة السيدة فاطمة الإدريسي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

كنشكركم على الجواب ديالكم، غير أنه ورغم الأهمية ديالو، إلا أنه لا يعكس عمق الإشكالات التي يعرفها قطاع غرف التجارة والصناعة والخدمات ولا يرقى إلى مستوى تطلعات وانتظارات موظفات وموظفي هذه المؤسسات العمومية والمهنية الهامة.

ذلك، أن المعطيات الميدانية كما عبرت عنها الجامعة الوطنية لموظفي الغرف المهنية وجامعاتها التابعة للاتحاد المغربي للشغل، تؤكد أن الحوار الاجتماعي القطاعي بهذه الغرف المهنية، ما يزال يعاني من تعثر واضح وغياب للنتائج الملموسة رغم الحاجة الملحة إلى تسوية ملفاته العالقة.

فالمشكل اليوم، لا يتعلق فقط بعقد جلسات الحوار واستمراريته، بل بمدى نجاعته وقدرته على إنتاج حلول حقيقية، تنعكس بشكل ملموس على أوضاع موظفات وموظفي هذه الغرف، خاصة في ظل استمرار تجميد النظام الأساسي الخاص بالموظفين منذ سنة 1981، استمرار التفاوتات في الأجور والتعويضات، تراكم الاختلالات الإدارية والمهنية وتأثيرها السلبي على أوضاع الموظفين، وهو ما يقتضي ضرورة العمل على مأسسة الحوار الاجتماعي القطاعي على أسس واضحة ومنتظمة، واعتماد جدولة زمنية مضبوطة لتنفيذ التزاماته، إخراج نظام أساسي للموظفين عصري ومنصف وعادل، تقوية الخدمات الاجتماعية والارتقاء بها عبر دعم جمعياتها وتأسيس مؤسسة وطنية

[2] **C**aisse **N**ationale de **S**écurité **S**ociale.

للأعمال الاجتماعية لفائدة عموم موظفي هذه الغرف، مراجعة الهيكلة الإدارية لهذه الغرف وجامعاتها، حيث اتضح قصورها وعدم توازنها، ضمان استقلالية الجهاز الإداري والفصل الواضح بين اختصاصاته وتلك المتعلقة بالأجهزة المنتخبة، رفع الحيف الكبير الذي يعيشه متقاعدو الغرف.

ونؤكد، السيد الوزير، أن مسألة مركزة الأجور تشكل مطلبا جوهريا للموظفين والموظفات، وذلك استنادا لما اتفق عليه في غرف مماثلة، وبالنظر لما يطبع الوضع الحالي من اختلالات على مستوى انتظام صرفها وما يفرزه من تفاوتات غير مبررة داخل نفس المنظومة المهنية.

كما يستمد هذا المطلب مشروعيته، اعتبارا لما يمثله من مدخل أساسي لتحقيق العدالة الأجرية والإنصاف والاستقرار المهني والاجتماعي، بينما استمرار الوضع الحالي يعمق الإحساس بالميز.

السيد الوزير المحترم،

إن تجاوز هذه الإشكالات يظل رهينا بمدى توفر الإرادة لإطلاق حوار اجتماعي منتج، قادر على الاستجابة للمطالب العادلة والمشروعة، وفق جدولة زمنية محددة وعلى اعتماد مقاربة موحدة ومنصفة في تدبير الموارد البشرية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الرئيسة المحترمة.

الكلمة لكم السيد الوزير.

تفضل.

السيد وزير الصناعة والتجارة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة على هاذ التعقيب ديالكم.

كاين إشكال، كاين إشكال بين الوصاية والاستقلالية ديال غرفة منتخبة دستورية، ومجال التدخل، اللي هو مجال التدخل اللي عندو الحدود ديالو، ولكن كل ما يمكن أن نحسن به جميعا ظروف العيش ديال موظفي الغرف، احنا معكم وما يمكننا غير نتفقو معكم فعدد ديال الحوايج، إيلا يمكننا نديروها ولا تساءلنا باش نعاونو ونساعدو من طرف الغرف المنتخبة، احنا رهن الإشارة.

السيد رئيس الجلسة:

أشكركم السيد الوزير على مساهمتكم القيمة في هذه الجلسة.

وأرحب بالسيد كاتب الدولة لدى وزير الصناعة والتجارة.

غادي نبداو بالسؤالين الموالين الموجهين لكتابة الدولة لدى السيد وزير الصناعة والتجارة المكلفة بالتجارة الخارجية، حول "الرقمنة"، تجمعهما وحدة الموضوع، لذا غادي نعرضهما دفعة واحدة.

والبداية مع سؤال الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية وموضوعه "أهمية الرقمنة في تعزيز المبادلات التجارية للمملكة".

السيد الرئيس، تفضل.

المستشار السيد لحسن حداد:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

عن أهمية الرقمنة في تعزيز المبادلات التجارية للمملكة، نسائلكم؟

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثاني موضوعه "أهمية الرقمنة في تعزيز المبادلات التجارية للمملكة المغربية والإجراءات والسياسات التي تعتمدها الحكومة".

هاذ السؤال ديال سعيد شاكر، من فريق التجمع الوطني للأحرار.

اسمح لي أستاذ شاكر، تفضل.

المستشار السيد سعيد شاكر:

السيد الرئيس المحترم،

نفس السؤال.

السيد رئيس الجلسة:

إذن الكلمة للسيد الوزير.

تفضل.

السيد عمر حجيرة، كاتب الدولة لدى وزير الصناعة والتجارة، المكلف بالتجارة الخارجية:

أشكركم حضرات السيدات والسادة المستشارين على هذا السؤال المهم، لأنه كيجي انسجاما مع التوجيهات الملكية السامية ديال صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، اللي دعا إلى تعزيز التنافسية ديال الاقتصاد الوطني.

وما يمكنش نعززو التنافسية ديالنا إيلا ما تبعناش العالم وفين ماشي العالم، وخاصة مع تقدم ديال التكنولوجيا واستعمال الذكاء الاصطناعي، وما كاينش متغيرات كل شهر ولا كل شهرين، كاين متغيرات تقريبا كل ساعة، كل ساعتين، فيما يتعلق بالتكنولوجيا والاستعمال ديال الذكاء الاصطناعي، وفيما يتعلق بالرقمنة، وبالتالي التجارة الخارجية هو واحد الفضاء دولي، عالمي إيلا المملكة المغربية ما مشاتش مع التوجه العالمي ما يمكنش أننا نكونو في تنافسية، علاش؟ اليوم الرقمنة ما أصبحتش ترف، ماشي شي حاجة اللي كنديروها باش نزوقو، إيلا ما كانتش الرقمنة اليوم، صعيب باش تكون حاضر فالأسواق العالمية.

إذن، يشكل هاذ الرقمنة واحد التحول وركيزة أساسية في إصلاح المنظومة ديال التجارة الخارجية، وخاصة وأنه تخلق في التجارة الخارجية واحد الورش كبير إسمه "الرقمنة"، أساسا من أجل تقليص الآجال ديال المعاملات

وتعزيز التنافسية ديال المقاولات وتحسين مناخ الأعمال.

وفهذا الإطار، (PortNet) تتقوم بواحد العمل كبير وجبار من أجل الرقمنة ديال التجارة الخارجية، 120 خدمة أصبحت خدمة رقمية، ربط 50 مؤسسة وإدارة، تغطية مختلف الموانئ والمطارات ديال المملكة، ومكنت هذه الدينامية من رقمنة 96% من الإجراءات ديال التجارة الخارجية اليوم أصبحت رقمية، رقمنة التراخيص والوثائق المرتبطة بالاستيراد، مراقبة المنتوجات الصناعية والغذائية، ربط المساطر مع الهيئات مثل الجمارك و(ONSSA[3])، اعتماد الأداء الإلكتروني والتصريح المسبق بالبضائع، إضافة إلى تحسين التنسيق الرقمي بين أجهزة المراقبة.

وأسهمت هاته الإجراءات في تحقيق نتائج ملموسة، أساسها، نعطيكم بعض الأرقام باش تعرفو بأن هاذ الشي ماشي كلام تنقولوه في البرلمان من أجل التسويق ولكن بالملموس، انتقلنا من أسبوع إلى 3 الساعات في توطين التزام الاستيراد، خفضنا مدة مكوث البضائع من 13 يوم إلى 8 أيام، تقليص مدة البقاء في الممرات الحدودية بـ 43%، وقد انعكس هذا الأداء إيجابا على تموقع المغرب دوليا، المغرب اليوم يحتل المرتبة الأولى على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والمرتبة السابعة عشر في مجال التجارة الدولية، حسب تقرير (Business Ready 2025).

كذلك في نفس المنحى، باش ما يبقاوش عدد من المتدخلين ملي تمشيو نديرو واحد العملية ديال الاستيراد أو لا التصدير، وهذا واحد العمل كبير لسنوات والمملكة المغربية تتشتغل عليه، واليوم، إن شاء الله، في الشهر المقبل غادي يتم الانطلاق ديال البوابة الموحدة للتصدير، واللي اشتغلنا عليها فهاذ السنة ونصف، واللي كانت فيها تراكمات إيجابية وزدنا كملنا التراكمات، تعقد حوالي 60 اجتماع، وإن شاء الله، غادي تكون بوابة موحدة لإجراءات التجارة الخارجية، هو شباك موحد ما شي شباك وحيد، في أفق أنه يكون، إن شاء الله، شباك وحيد مستقبلا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الرئيس.

المستشار السيد لحسن حداد:

شكرا السيد الوزير.

شكرا السيد الرئيس.

أولا تنثمنو العمل اللي قمت به السيد الوزير في فترة وجيزة، ومتفقين بأنه الرقمنة ما بقاتش خيار اليوم، ولكن شرط أساسي لتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني، وفي عالم اللي تتيدار فيه التجارة بالبيانات والسرعة، من لا يرقمن يتأخر، واحنا تنثمنو أنه تقدمنا في هاذ الإطار هذا مقارنة مع دول يعني الموجودة في المنطقة.

كما قلت، السيد الوزير، الرقمنة ديال الإجراءات الجمركية والتجارية تتقلص الآجال ديال المعالجة بشكل كبير جدا، وهذا مهم في التجارة ومزيان أنه احنا مرينا الآن إلى مسألة التصدير كذلك من أجل أن تكون منصة موحدة، كما قلت السيد الوزير.

تخفيض الكلفة اللوجيستيكية كذلك تنعكس مباشرة على التنافسية ديال المقاولة المغربية، وكما تتعرفو، السيد الوزير، أنه الأنظمة الرقمية تتحد من التلاعب وتترسخ يعني مبدأ تتبع العمليات ديال (Traçabilité) وهذا أساسي في التجارة الدولية، وكذلك تتعزز الثقة ما بين الفاعلين الاقتصاديين والإدارة.

إذن التجارة الإلكترونية، السيد الوزير، تتفتح أسواق دولية أمام المقاولات الصغيرة، وهذا كذلك مهم جدا، وأنا تنعرف بأنه عندكم اهتمام بهاذ الإطار هذا، وتتمكن كذلك من الولوج إلى التمويل وكذلك الخدمات بسهولة أكبر.

أضف إلى هذا أن المنصات الرقمية خصوصا هاذي اللي تكلمتو عليها، السيد الوزير، تتسهل الربط مع الشركاء الدوليين، والمغرب تيمكن لو أن يصبح منصة رقمية للتجارة ما بين إفريقيا وما بين أوروبا.

الاستثمار في الألياف البصرية في مراكز البيانات، في الأمن السيبراني ضرورة استراتيجية، كما قلت السيد الوزير، والسيادة الرقمية جزء من السيادة الاقتصادية، هاذي مسألة اللي أساسية وركزتو عليها واحنا كنثمنو أنكم تتركزو عليها، السيد الوزير.

نعم هناك تحديات، كاينة تحديات خصوصا خصنا نتجاوزوها، كاينة فجوة رقمية ما بين الجهات، كاين ضعف، فرق تكوين رقمي لدى بعض الفاعلين، كاين الحاجة إلى إطار قانوني أكثر مرونة ومواكبة التطورات، هاذو مسائل أساسية.

ما نوصي به، السيد الوزير، هو أنه تسريع تعميم الخدمات الإدارية الرقمية (end-to-end)، من الأول حتى الأخير، دعم الابتكار في (Fintech et la Logitech) هذه مسألة اللي هي مهمة، كاينين يعني ممارسات اللي كانت في هاذ الإطار هذا، وتحفيز المقاولات على التحول الرقمي عبر حوافز ضريبية وتمويلية.

إذن في الختام، السيد الوزير، الرقمنة ما شي فقط أداة تقنية هي رهان سيادي لتثبيت موقع المغرب كمحور تجاري إقليمي ودولي، اليوم المعركة ليست فقط معركة حول ما ننتج، ولكن كيف وبأي سرعة نتبادل ونقوم بالتجارة.

إذن نشكركم كذلك، السيد الوزير، على المجهودات اللي تنتقوموا بها ونثمنها وندعمكم في هذا الإطار.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

[3] **O**ffice **N**ational de **S**écurité **S**anitaire des **P**roduits **A**limentaires.

الكلمة للسيد المستشار المحترم سعيد شاكر.

تفضل.

المستشار السيد سعيد شاكر:

شكرا السيد الرئيس.

السيد كاتب الدولة المحترم،

صحيح أن المغرب، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة نصره الله، قطع أشواطا مهمة يعني في إطار تطوير المنظومة الرقمية، ولا سيما في قطاع المبادلات التجارية.

صحيح أن المغرب تيهتم بالسيادة على البيانات، أنه كذلك يسعى إلى تحويل الذكاء الاصطناعي إلى رافعة اقتصادية أو محرك اقتصادي، لماذا لا المغرب يكون يعني قطبا رقميا قاريا وعالميا؟

هاذي يعني أهداف مشروعة ويعني مسطرة في البرنامج أو في الإستراتيجية ديال المغرب الرقمي 2030، لهذا الحكومة مشكورة على هذه المجهودات المبذولة.

أما عن أهمية الرقمنة في تعزيز المبادلات التجارية، السيد كاتب الدولة المحترم، الأمر مختلف بعض الشيء لأن هناك واحد النسبة، ما غاديش نقول كبيرة، اللي من خلالها تنلاحظو بأن جل المعاملات التجارية لا زالت تعتمد على الوثائق الورقية، مع العلم بأن توصيات الأمم المتحدة كتأكد على الارتكاز يعني بهاذ الشأن على الوثائق الإلكترونية.

لهذا الدولة المغربية في حاجة لرفع التنافسية العالمية، باش يكون عندها واحد المكانة محترمة على المستوى العالمي.

أما على المستوى الإفريقي، فكاين إشكالية السيد الوزير المحترم، هي أن يعني المرتبة الثامنة ديالنا في صفوف المصدرين، يعني هنا عندنا القيمة حاليا حوالي 60 مليار ديال الدرهم، تنطمحو كذلك إضافة حوالي 80 مليار ديال الدرهم متم 2027، هذا شيء جميل، لكن خصنا نشوفو أن الدولة اللي تتحتل الصدارة تتصدر في هاذ المعاملات التجارية حوالي 30 مليار ديال الدولار، أي حوالي 300 مليار ديال الدرهم، بمعنى هناك فارق ديال 240 مليار ديال الدرهم.

لهذا، الإشكالية واضحة خصنا يعني نطورو المجال الرقمي للمقاولات المغربية، ولهذا عندنا بعض الاقتراحات في الفريق ديالنا.

تنطالبو السيد كاتب الدولة المحترم بـ:

- تثمين الموارد البشرية المختصة؛
- نطالب كذلك بتحقيق السيادة على البيانات؛
- تعزيز الإطار القانوني الرقمي، هاذ الإطار القانوني الرقمي هو أهم شيء من أجل ربح الجهد وربح الوقت وربح التكلفة؛
- نطالب كذلك بتبسيط الإجراءات بخصوص المبادلات التجارية والمواكبة الإلكترونية لولوج المقاولات المغربية للأسواق العالمية وإلى التمويل، ولا سيما بإفريقيا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير للرد على التعقيبين.

السيد كاتب الدولة لدى وزير الصناعة والتجارة، المكلف بالتجارة الخارجية:

شكرا على التفاعل ديالكم.

فقط بغيت نقول بأن رقمنة أخرى فالجديدة واللي دخلات فالعالم ديال التجارة الخارجية واحد المنصة سميتها "TijarIA"، واللي كتعتمد على الذكاء الاصطناعي واللي منذ انطلاقها منذ سنة سجلت حوالي 8745 محادثة واستعملوها أكثر من 500 مستورد وكذلك مصدر.

تسهل ولوج المقاولات نحو المعلومة، واليوم غادي نمشيو في إطار أنه هاذ (TijarIA.ma) يمكن ليها أنها تدير تكوين عن بعد للمصدرين المبتدئين وكذلك تدير تكوين عبر تقنيات ديال الذكاء الاصطناعي، بأنها تعزز أداء ديال المصدرين إيلا كان عندهم مشكل.

الأرقام اللي اعطيتيها السيد المستشار ما مرتبطاش بالرقمنة، فعلا أنا ما قولتش 100% وما قولتش كولشي تدار، خص كذلك القطاع الخاص مشكور كيقوم بعمل كبير وكيحقق أرقام هائلة وكل التطور الصناعي تحت القيادة الرشيدة ديال سيدنا، والأرقام اللي كنسجلوها هو من إنجاز كذلك القطاع الخاص، ولكن مازال خص الجرأة، جرأة تصديرية، جرأة في الوجهات، نمشيو لأسواق جديدة، راه التصدير ما يمكنش يتحقق فقط بالرقمنة، الرقمنة واحد الآلية باش نصدرو ولكن خصنا شنو نصدرو وخصنا شنو اللي يدخل فذيك الرقمنة.

وبالتالي هو واحد المنظومة خصها كل واحد يشتغل من جهته، احنا كحكومة باش نسهلو المأمورية راه احنا خدامين فالرقمنة، وكيف ما قلت لكم نتصدر في شمال إفريقيا وكذلك في الشرق الأوسط الإجراءات اللي قمنا بها والرقمنة اللي قمنا بها.

مازال العمل وماشي كملنا، كيف ما قلت ليكم راه غادي يوقع تحولات وخصنا عاوتاني نديرو تقنيات جديدة ورقمنة جديدة وآليات جديدة، لأنه التطور ما يمكناش نوقفو ونقولو صافي سالينا لأن التطور مستمر، وخاصة التكنولوجيات الحديثة، لأن كيف ما قلت أنها كتطور، خاصة وبحال اللي قال السيد المستشار كذلك واحد الموضوع مهم جدا وهو الأمن السيبراني والسيادة الرقمية هاذو جوج مواضيع اللي خصها دائما تكون عندنا كهاجس على أساس أنه الرقمنة مزيانة ندخلو للعالم الافتراضي مزيان، ولكن خصنا نراقبوه.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤالان الموواليان كذلك تجمعهما وحدة الموضوع، "عجز الميزان التجاري"، للمستشار المحترم السي محمد بودس من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد بودس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

يسجل الميزان التجاري للمبادلات الخارجية لبلادنا عجزا ملحوظا مع العديد من الدول، فما هي الإستراتيجية التي تعتمدها الحكومة للتقليص من هذا العجز ؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الآني الثاني وموضوعه "عجز الميزان التجاري".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد لحسن آيت اصحا:

السيد الرئيس المحترم،

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

حول الإستراتيجية التي تعتمدها الحكومة للتقليص من العجز التجاري، نسائلكم السيد الوزير ؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثالث يجمعه وحدة الموضوع، ماشي غير سؤالين، وموضوعه تعزيز الصادرات الوطنية لا سيما..

أستسمح.

السيد الوزير الكلمة لكم للإجابة على السؤالين.

كاين الثالث.

تفضل.

فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضل.

المستشار السيد المخلول محمد حرمة:

شكرا السيد الرئيس.

نفس السؤال السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد كاتب الدولة لدى وزيرالصناعة والتجارة، المكلف بالتجارة الخارجية للإجابة على السؤال.

السيد كاتب الدولة لدى وزير الصناعة والتجارة، المكلف بالتجارة الخارجية:

كنشكركم على هاذ الموضوع لأن كثيرا من وسائل الإعلام والمحللين كيعطيو فقط قراءة سطحية للميزان التجاري، وكيسوقو ولا كيكتبو ولا كيجتهدو على أساس أنه الميزان التجاري هو واحد النتيجة ديال سياسة..

الميزان التجاري ما مرتبطتش بسياسة هو مرتبط بتحولات وبأمور متعددة اللي كيمكن أنها تأثر فالميزان التجاري، غير هاذ المشكل اللي واقع اليوم فالشرق الأوسط غادي يأثر لنا على الميزان التجاري والغلاء ديال المواد النفطية اللي ممكن أنها تأثر على الميزان التجاري.

فيما يتعلق بكل ما تعرفه بلادنا بقيادة صاحب الجلالة الله ينصرو، من تحول كبير والأوراش الكبرى والصناعة وكنصنعو اليوم محركات الطائرات وتنصنعو (les trains d'atterrissage) ديال الطائرات، وكل ما يتعلق، ولكن خص مدخلات، خص كذلك استيراد ديال المنتجات اللي تتأثر على الميزان التجاري.

كذلك الاستثمار ملي تتوليو دولة صناعية، ولابد أننا نستوردو أمور باش ترجعنا دولة صناعية، وهذا حتى هو تيجعل أنه تتطلع الواردات ديالنا.

إذن تماشيا مع هاذ الدينامية ديال الاستثمار والنشاط الاقتصادي، سجلت الواردات والتجهيزات والآليات مثلا زيادات مهمة، قدرت النمو ديالها 15% ما بين 2024-2025، هاذو آليات ماشي استوردنا باش ناكلو ولا باش.. استوردنا باش نصنعو، استوردنا باش نعطيو قيمة مضافة لكل ما هو فالبلاد ديالنا اللي ممكن أنه ما نبقاوش نستوردوه مستقبلا.

كذلك، الارتفاع المسجل في الاستثمار الوطني، حيث تصاعد بـ 19% خلال الفترة ما بين 2022-2024، وما ننساوش بأنه بلادنا فيها أوراش متعددة، وهاذ الأوراش تتطلب استيراد توسيع الشبكات ديال السكك الحديدية، تحلية مياه البحر، تطوير البنيات التحتية ديال النقل والسياحة، كذلك المرتبطة بالأوراش المرتبطة بـ (la coupe du monde) وكذلك الأجوندات اللي عندنا ديال التظاهرات الرياضية العالمية الكبرى، واللي ما شي فقط باش ننظمو تظاهرات، بالعكس هاذ الشي أوراش اللي تعطي واحد التنمية كبيرة لبلادنا بحيث أنه إن شاء الله في 2030، غادي نعيشو مغرب ديال 2050 و2055 هاذ الأوراش غادي تزيد التنمية ديال بلادنا بـ 25 سنة، وبالتالي إيلا استوردنا أكثر لأنه عندنا أوراش كبيرة.

تشير المعطيات أن المبادلات التجارية المغرب عرفت دينامية ملحوظة وأن نمو الواردات فاق نمو الصادرات، فعلا ولكن هاذ 8% اللي تزادت في العجز وكذلك 15% في 2024، 15% اللي تزادت في العجز، مرتبطة - بحال اللي قلت لكم - كذلك بطبيعة الواردات، كان الجفاف زيادة على هاذ الشي اللي ذكرتو لكم كان الجفاف، كانت واحد الواردات استثنائية مرتبطة

بحالة الطقس، وبالتالي هاذو أمور اللي كما قلت لكم في البداية، أمر ماشي (ce n'est pas une science exact)، ماشي (1+1= 2) كاين متغيرات اللي ممكن أنها تأثر، وبالمقابل وبحال اللي ذكر لكم السيد وزير الصناعة والتجارة، كاين مجهود كبير بقيادة جلالة الملك اللي البلاد ماشية باش تعطي واحد التغطية لهاذ الواردات بالصادرات ديالنا، واللي هو كاين فيه عدة أمور فيما يتعلق بالتقدم الصناعي، فيما يتعلق ببرنامج ديال التجارة الخارجية، فيما يتعلق بتشجيع المصدرين، فيما يتعلق بالبرنامج ديال التجارة الخارجية 2025-2027، واللي تيمكن الناس باش أنها تلج لأول مرة إلى عالم التصدير، هو باش تكلمنا وكانت لقاءات تشاورية في 12 جهة وخرجنا وقلنا خص عدالة مجالية تصديرية باش ما تبقاش التصدير مرتبط فقط بجوج ديال الجهات في المملكة، بحال اللي قال سيدنا الله ينصرو، المغرب بسرعة واحدة، كذلك التصدير خصو يكون بسرعة واحدة بحال اللي كلميم تتصدر، بحال اللي الشرق تتصدر، بحال اللي الدار البيضاء تتصدر.

ولكن خصنا نعطيوهم الإمكانيات، وباش نعطيوهم هاذ الإمكانيات كاين واحد البرنامج اللي من شأنو أنه يطور الصادرات وباش ما نبقاوش نكذبو على المغاربة في الجهات اللي ما عندناش إمكانية أننا نخلقو فيهم الصناعات، قلنا بأنه ممكن أنه تكون تنافس فيما يتعلق بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني اللي كاين في الجهة ديال المملكة كلهم، ممكن يكون الصادرات في الصناعة التقليدية، الحمد لله اللي كاين في الجهات كلو، وبالتالي نخلقو واحد التنافسية ونخلقو واحد الحركية تصديرية اللي ممكن أنها تغطي هاذ الواردات.

ولكن هاذ الشي كلو مازال كاين أمور أخرى اللي سجلنا فيها الحمد لله نقط إيجابية، الاستثمارات الأجنبية 50.6 مليار، زيادة 26 لأن ماشي فقط الميزان هو أشنو جبنا وأشنو دينا، كاين كذلك التغطية ديال العجز ديال الميزان التجاري بالاستثمارات، هو اللي كنمشيو عند الدول اللي كنسجلو معها عجز في الميزان التجاري وكنقولو لهم نشوفو كيفاش نقادو الواردات والصادرات وملي كيكون الصادرات ديالهم أكثر وما يمكنش احنا نغطيوها بالواردات ديالنا كنغطيوها بفضل الاستثمارات الأجنبية مع هاذ الدول، وهو اللي سجلناه اليوم زيادة ديال 26% في الاستثمارات، صادرات الخدمات وخاصة في مجال السياحة زائد 18.7% وتحويلات المغاربة ديالنا اللي عايشين في الخارج بـ 111.5 مليار درهم.

بمعنى، بالمقابل كاين واحد النهضة صناعية كبرى، كاين واحد النهضة تصديرية اليوم، كاين واحد البرنامج اللي ممكن أنه يزيد في التصدير، ولكن بالمقابل كاين أمور أخرى اللي كتساهم في أنها تدير واحد التوازن في الميزان التجاري ديال بلادنا.

السيد رئيس الجلسة:

في إطار التعقيب على جواب السيد كاتب الدولة، غادي نعطي الكلمة للسيد محمد بودس من فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضل السي محمد بودس.

المستشار السيد محمد بودس:

السيد الوزير،

هاذ السؤال اليوم هو فرصة لندق ناقوس جرس الإنذار بخصوص هاذ النزيف الذي تعرفه التجارة الخارجية، فالدولة والقطاع الخاص أمام مسؤولية تاريخية للوقوف وقفة حازمة وناجعة لاستعادة التوازن للتجارة الخارجية وضمان تغطية الصادرات للواردات في أفق تحديد فائض الميزان التجاري، والأصعب أن هاذ العجز يزداد ارتفاعا من سنة إلى أخرى، وحصيلة الفصل الأول من سنة 2026 تسير في نفس الاتجاه، ويمكن أن تتفاقم بسبب الأحداث الجيو استراتيجية الحالية.

السيد الوزير،

في هذا الإطار نطرح معكم الفرص الممكنة لتحسين مؤشرات التوازن في ميزان التجارة الخارجية في التعاون والعمل المشترك والمنسق بين الدولة والقطاع الخاص سيمكن لا محالة من رفع حجم وقيمة الصادرات المغربية بشكل كبير، بلادنا غنية بالإمكانيات القابلة للتصدير ولدينا عدد من المنتجات التي تحتاج إلى عمل عميق عليها تحسين قيمة صادراتنا.

إن استرجاع توازن الميزان التجاري لا يمر بالضرورة عبر السياسة الحمائية التقليدية، ولكن تحتاج إلى سياسة مبتكرة لمعالجة العوائق التي تؤثر سلبا على قوة وتنافسية الصادرات المغربية.

استرجاع توازن الميزان التجاري تحتاج إلى سياسة واضحة لمعالجة جوهرية للإشكاليات التي يصطدم بها المصدرون، ونلخصها لكم في:

- ✓ الإشكاليات المرتبطة بالقدرة إلى الولوج التنافسي للأسواق الدولية، والتي تقتضي تقييم حقيقي لاتفاقيات التبادل الحر واستعمال مختلف الآليات القانونية التي تتيحها لتجنب الاختلال البين لميزان التبادل التجاري مع هذه البلدان والمجموعات الاقتصادية؛
- ✓ الإشكالات المرتبطة بسياسة صرف الدرهم مقابل العملات الصعبة التي تؤثر على تنافسية الصادرات الوطنية؛
- ✓ الإشكاليات المرتبطة باللوجيستيك والولوج إلى الأسواق ومواكبة المصدرين.

السيد الوزير،

مطالبون بدعم المقاولات المغربية من أجل الولوج إلى الأسواق الدولية والتصدير، مؤكدين على ضرورة تسريع تفعيل نظام دعم التصدير المنصوص عليه في ميثاق الاستثمار، وهي فرصة كذلك لنوصي وزارتكم خيرا بنشاط التصدير في جهة الشرق والجهات الأقل حظا في التنمية، مع العمل على خلق إطار محفز للاستثمار في هذه الجهات والأقاليم النائية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد المستشار المحترم من فريق الأصالة والمعاصرة.

تفضل.

المستشار السيد لحسن آيت اصحا:

شكرا السيد الوزير على ما تفضلتم به من إيضاحات قيمة، والتي تعكس مدى اهتمام الحكومة بهذا الموضوع المهم ومواكبتها له.

ولا يمكننا إلا التنويه بالمجهود الذي تقوم به الحكومة في هذ السياق، والذي يعكس التوجه الإصلاحي القوي لها، والعمل على الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين عبر العمل على إحداث التوازن المطلوب، غير أنه على اعتبار أهمية الموضوع وارتباطه المباشر بالاقتصاد الوطني ومن حيث معيشة المواطن والمواطنات، فإنه يتطلب إجراءات استعجالية لتفادي تفاقم عجز الميزان التجاري، وفق مقاربة مستدامة ذات أثر ملموس.

إن المواطن في حاجة لملامسة أثر هذه المجهودات على أرض الواقع، بنفس قوة العمل والمجهودات التي تقوم به الحكومة.

السيد الوزير المحترم،

إن واقع الحال يظهر على أن التجارة الوطنية رغم حيويتها، تواجه جملة من المعيقات البنيوية التي تعرقل مساهمتها في تحقيق النمو والتوازن الاقتصادي، وفي مقدمة الإكراهات هو العجز التجاري المتزايد، الذي ما فتئ يتفاقم رغم ارتفاع الصادرات، مما يكشف عن ضعف في بنية الإنتاج الوطني، وفي تنوع الصادرات ذات القيمة المضافة العالية، لأن الإشكال الحقيقي يبقى دائما مرتبطا بأثر الإجراءات التي تتخذها الحكومة وفعاليتها، إذ أنه في غياب نتائج ملموسة تنعكس على تقليص هذا العجز بشكل فعلي، يلمسه المواطن في قوته اليومي، فإنه سيستمر في التشكيك في جدوى هذه الإجراءات واعتبارها مجرد تشخيصات لا تحقق أي تحول حقيقي في تدبير هذا العجز.

فضلا على أن هذا الوضع المرشح للمزيد من التعقيدات في ظل التحولات الجيو اقتصادية، التي يعرفها العالم وما ترتب عنه من إشكالات مرتبطة أساسا بإغلاقه مضيق هرمز، وما لذلك من تداعيات مباشرة على سلاسل التوريد وعلى كلفة الواردات.

وفي هذا السياق، ورغم التدابير التي اتخذتها الحكومة لمواجهة الوضع، إلا أننا في ظل هذا الغموض واللايقين في هذه الحروب، نبقى بحاجة ملحة إلى رؤية استباقية واضحة لمواجهة الأزمة.

وعن الحلول البديلة التي سيتم اعتمادها لضمان تموين السوق الوطنية، في حال استمرار الوضع، والتخفيف من أثر الاضطراب في الخارج على الاقتصاد الوطني والعمل على تعزيز الانتاج الوطني ليكون بديلا حقيقيا عن الواردات التي ترهق كاهل الميزانية العمومية والقدرة الشرائية للمواطنات والمواطنين.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضل، السيد المستشار المحترم.

تفضل.

المستشار السيد المخلول محمد حرمة:

نشكركم السيد كاتب الدولة على الجواب الذي تفضلتم به بخصوص الإستراتيجية المعتمدة لتعزيز الصادرات الوطنية، والذي يوضح العمل الجيد الذي تقومون به من أجل تعزيز تموقع الصادرات المغربية على مستوى الأسواق الدولية.

وفي هذا الإطار، فإن بلادنا وعلى الرغم من المكاسب المهمة التي حققتها، فإنها لازالت تسجل ميل في الميزان التجاري لصالح مجموعة من الدول، بما فيها تلك التي تربطنا بها اتفاقيات التبادل الحر.

لذلك، وباعتبار الصناعة والتجارة تشكلان اليوم رافعة حقيقية لتحقيق السيادة الاقتصادية وخلق فرص الشغل وتعزيز موقع بلادنا ضمن سلاسل الإنتاج، فإننا في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، نؤكد على أهمية مجموعة من الأولويات التي يفرضها هذا الواقع، والتي تشكل عنصرا أساسيا يجب تعزيز حضورها ضمن الإجراءات والتدابير المتخذة والمزمع اتخاذها ومن بينها:

- توجيه البوصلة نحو أسواق جديد وعقد المزيد من الشراكات؛
- الأخذ بعين الاعتبار الاختلاف الذي ميز الأسواق الخارجية وعدم جعل التصنيع وفق متطلبات الزبون الأوروبي فقط، فهناك عدة أسواق لا تشبه هذا السوق ولا تطلعاته؛
- دعم الصناعات الصغيرة وتشجيع البحث والابتكار؛
- تسريع رقمنة جميع المساطر التجارية وتعزيز الشفافية والمنافسة.

وفي الختام، نجدد شكرنا للسيد وزير التجارة الخارجية على جهوده القيمة، ونعبر عن اعتزازنا بهذه الاستراتيجية الواعدة.

آملين أن تواصل بلادنا تحقيق مزيدا من النجاحات في تعزيز حضورها الاقتصادي على الصعيد الدولي وخدمة المصلحة العامة.

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

الكلمة للسيد كاتب الدولة للرد على التعقيبات.

السيد كاتب الدولة لدى وزير الصناعة والتجارة، المكلف بالتجارة الخارجية:

نشكر الجميع على كل ما جاء في التعقيبات.

غير فقط بغيتكم نتفقو على أساس أنه الاتفاقيات ديال التبادل الحر، كتعطينا واحد الإمكانية كبيرة باش أننا منين نمشيو في إطار اللقاءات اللي

كنديروها كنقولو بأن بلادنا بقيادة جلالة الملك الله ينصرو كتوفر على 12 اتفاقية مع 100 دولة، وقبالتنا 3 دالمليار ديال المستهلكين، بمعنى منين كنمشيو وكنتكون عندنا محادثات ما كيهضروش مع المغرب وعدد الساكنة ديال المغرب، كيهضرو بالمغرب بفضل الاتفاقيات اللي عندو، 3 دالمليار فيها الدول ديال إفريقيا بوحدها تقريبا 1.2 مليار، بمعنى هذا واحد النقطة إيجابية.

وفي إطار المحادثات اللي كتربطنا مع بعض الدول اللي عندنا معها واحد العجز تجاري مثل تركيا، كان مؤخرا عدة اجتماعات وكاين نتائج بدينا كنتقدمو فالنتائج، مثلا تم استبعاد أكثر من 1200 منتج من الامتيازات الجمركية وفرض رسوم تصل إلى 90% لمدة 5 سنوات قابلة للتجديد.

اليوم نحن بصدد الحديث على إمكانية أنه نصدرو ليهم في طريق واحد ماشي أننا نصدرو ليهم وهما يصدرو لينا منتجات فلاحية باش نحققو واحد التوازن تجاري، وكانت مرتقبة واحد الزيارة ديال السيد وزير التجارة التركي باش نعلنو على هاذ النتائج وباش كذلك نتحدثو على شنو هوما الاستثمارات اللي ممكن تعوض هاذ (le déficit).

مصر كذلك، تحسين الولوج للسوق وكذلك عدة إجراءات اللي قمنا وقامت بها بلادنا فالمدة الأخيرة واللي طلعات من نسبة التغطية من 5% اليوم إلى 15.4%، وهاذ الشي كلو ماشي كافي، لأنه إيلا بغينا باش يكون توازن فالميزان التجاري، بكل صراحة هو أننا نعززو الصادرات ديال بلادنا، وكل ما يقوم به جلالة الملك الله ينصرو والاجتماعات الأخيرة لا ديال الناظور ولا ديال (les réacteurs d'avions) ولا ديال (les trains d'atterrissage) وهاذ الشي كلو كيعطي أنه بلادنا مقبلة باش تكون (un Hub de commerce international).

البنيات التحتية الميناءية، الصناعة، المصانع اللي اليوم بدينا كنشوفوها في بلادنا، واحد التسريع اللي واقع فيما يتعلق بالصناعات اللي ما كانتش عندنا، الطيران ما كانش، كنا كنحققو أرقام ضئيلة، اليوم ولا ثالث قطاع مصدر في بلادنا.

وبالتالي هاذ الأمور هي اللي غادي ترفع من الميزان التجاري وما يمكنش الميزان التجاري نعوضوه إيلا ما بقيناش نستوردو، الميزان التجاري ما يمكن لينا نحققوه إلا إذا صدرنا أكثر وإذا أنتجنا أكثر وإلى كان انخراط أكثر وأوسع للقطاع الخاص.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال السادس موضوعه "تعزيز صادرات المملكة من المنتجات المصنعة محليا".

الكلمة للمستشار المحترم إدريس القندوسي لطرح السؤال.

الكلمة لكم.

المستشار السيد إدريس القندوسي:

شكرا السيد الرئيس.

حول تعزيز صادرات المملكة من المنتوجات المصنعة محليا، نسائلكم السيد الوزير؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد كاتب الدولة للرد على السؤال.

السيد كاتب الدولة لدى وزير الصناعة والتجارة، المكلف بالتجارة الخارجية:

شكرا.

أولا بحال اللي قلت فالأجوبة اللي سبقت، المغرب الحمد لله كيعزز الصادرات ديالو من خلال تقوية الإنتاج الوطني، تحسين التنافسية ديال المقاولات، وكيف ما تحدثنا المجهود اللي كيدار على أساس نقلصو فعجز الميزان التجاري وديناميةة جديدة فالاقتصاد الوطني من خلال دعم التصدير، ومن وراء هاذ دعم التصدير كاين واحد 120 مليار درهم اللي كانت غير مستغلة فالبرنامج بغينا باش نديرو 80 مليار، وهاذ 80 مليار غتمكننا من خلق 76 ألف منصب شغل، بمعنى حتى آلية لإنتاج مناصب شغل.

رقم المعاملات الصناعية 898 مليار درهم سنة 2024، وسجلت الصادرات 470 مليار درهم سنة 2025، زائد 80% مقارنة مع 2020، زائد 80% في رقم المعاملات بالنسبة لـ 2020.

مع استمرار النمو هاذ السنة هاذي زائد 2% إلى حدود اليوم وإلى حدود نهاية فبراير حوالي 75 مليار درهم.

الصادرات المغربية، وهاذ الشي قلناه ولكن ما فيها بأس نذكرو، تتصدر السيارات الصادرات المغربية بـ 155 مليار درهم.

الفوسفاط: 100 مليار درهم؛

الفلاحة والصناعات الغذائية: 87 مليار درهم؛

النسيج: 44 مليار درهم؛

والطيران بحال اللي قولت لكم ما كانتش من قبل هاذ الصناعة واليوم الحمد لله، وإن شاء الله هاذ الرقم هذا وهاذ المركز هذا في مستقبل الأيام غادي يطلع وغادي تشوفو بأنه صناعة الطيران غادي تعرف واحد التحول كبير في بلادنا، إن شاء الله بحول الله بقيادة جلالة الملك.

مع أداء قوي هاذ السنة هاذي لتصدير السيارات إلى حدود اليوم كنسجلو حوالي 10.3% من الصادرات اللي تزادت إلى حدود اليوم في هاذ السنة ديال 2026.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السي إدريس القندوسي.

المستشار السيد إدريس القندوسي:

شكرا السيد الوزير على هاذ المعطيات.

السيد الوزير المحترم،

منذ سنوات والعجز التجاري ديال بلادنا تيتزاد، ومع أسعار المحروقات الحالية المرتفعة وصل مستويات صعيبة وكتهدد توازن الاقتصاد الوطني.

احنا هنا باش نناقشو معكم السيد الوزير الاجراءات اللي خصها تدار باش نحسنو قدرة المقاولات ديال بلادنا على التصدير، لأن التصدير هو الباب الأساسي لاستعادة التوازن في الميزان التجاري، الأرقام اللي تينشرها مكتب الصرف كل شهر، أرقام صعيبة وخطيرة كتمس برصيدنا من العملة الصعبة، العجز التجاري لسنة 2025 وصل لـ 350 مليار ديال الدرهم، وهي مناسبة باش نقومو بشكل مستعجل بتقييم اتفاقيات التبادل الحر مع بعض البلدان.

إذ لا يعقل أننا نستورد مواد وأجهزة قادة المقاولات ديالنا تصنعها وبجودة عالية، خصوصا واحنا تنصنعو السيارات ومحركات الطائرات كما قلتو وأشرتم لها من سبق، صحيح أننا تنوازنو ميزان الأداءات بعائدات السياحة وتحويلات مغاربة العالم، ولكن هاذ الشي تيضيع لنا فرص إحداث مناصب شغل لصالح البلدان اللي كنستوردو منها.

احنا تنعرفو المجهود اللي تتبذلوه في بعض القطاعات للحفاظ على مستوى مهم في التصدير بحال الفوسفاط والسيارات وقطاع الطيران، ولكن احنا بغينا نناقشو وضعية القطاعات اللي فقدنا فيها بزاف ديال فرص التصدير، ومنها النسيج والصناعات الغذائية والمواد الفلاحية ومنتوجات الصيد البحري، بزاف ديال المنتوجات اللي كانت مشهورة بها بلادنا وكنا تنصدروها ولينا كنستوردوها، وهاذ الشي محتاج لسياسة قوية من الدولة لحل مختلف الإشكالات اللي تيواجهوها المصدرين المغاربة.

ونعطيك أمثلة كثيرة، السيد الوزير، ونبدا معاك من الجهات الداخلية اللي تتواجه صعوبات كثيرة في التصدير والوصول إلى الموانئ، كيفاش بغيتو واحد المستثمر في جهات بحال فاس- مكناس أو الشرق أو درعة- تافيلالت، يتنقل يوميا لموانئ طنجة والدار البيضاء باش يصدر المنتوجات ديالو بشكل تنافسي، راه ضروري تلقاو حل السيد الوزير، باش الدولة تتحمل التكاليف اللوجيستية للمصدرين في المناطق الداخلية.

إيلا بغينا توازن الميزان التجاري خص نمشيو لمختلف الجهات، نشجعو المصدرين، ونعالجو مشاكلهم اللوجيستية والضريبية وندعمو وصولهم للأسواق الخارجية، ونشتغلو كذلك على الجودة من أجل تعزيز التنافسية وندعمو علامة "صنع في المغرب"(Made in Morocco).

احنا عارفين الإرادة القوية التي تتوفر عليها هاذ الحكومة في مجال تحسين مؤشرات الاقتصاد ديال بلادنا، واحنا واعيين أن تقليص العجز التجاري هو تحدي ماشي ساهل، ولذلك نؤكد لكم السيد الوزير، ضرورة تشجيع الصناعة التصديرية، وخاصة في الجهة اللي تتعرف معدلات كبيرة من البطالة عبر خلق مشاريع مدرة للدخل ومشجعة على إحداث مناصب شغل قارة للقضاء على التفاوتات المجالية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد كاتب الدولة للرد على التعقيب.

السيد كاتب الدولة لدى وزير الصناعة والتجارة، المكلف بالتجارة الخارجية:

غير هاذ الفضاء هذا هو مؤسسة محترمة، ملي نجيو خصنا نعطيو أرقام ونعطيو معطيات اللي ما تبخسش العمل ديال بلادنا.

ما كاينش أرقام خطيرة، أرقام خطيرة كلام خطير.

واشرحت، اخذيت من الوقت ما يكفي، 9 ديال الدقايق وأنا تنشرح أشنو هي الأسباب ديال العجز ديال الميزان التجاري، وبأنه أمور عادية، لأنه بلادنا ماشي في واحد التوجه ديال التنمية، وبأنه بلادنا بلد ماشي في التوجه ديال الصناعي، هاذ الشي كله باش نبررو علاش العجز ديال الميزان التجاري، والتغطية اليوم حوالي 60% من قبل راه كانت غير 40%، وبالتالي كاين مجهود تيدار وكاين هاذ الشي ديال الاتفاقيات ديال التبادل الحر، بحال اللي قلت لكم راه واحد الحاجة إيجابية جدا، راه ملي تمشيو للدول باش تنيكوصييو معهم، تنيكوصييو على أساس أنه بلادنا فيها 3 المليار قبالتها ديال المستهلكين، وبالتالي هي أمور إيجابية.

إيلا بغينا نجتهدو راه تطلبو من الحكومة أمور خارجة عن طاقتها.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

غادي ننتقلو السؤال السابع موضوعه "إكراهات التجارة الخارجية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

تفضل.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عن الحلول المقترحة للإكراهات البنيوية والوظيفية التي تواجه التجارة الخارجية، نسائلكم السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد كاتب الدولة للإجابة على السؤال.

السيد كاتب الدولة لدى وزير الصناعة والتجارة، المكلف بالتجارة الخارجية:

كملت بأنه تنطلبو من الحكومة أمورا خارجة عن طاقتها، راه اللي عزز أرقام الصادرات هو القطاع الخاص.

الدولة دعمت الاستثمار، الدولة جابت برنامج دعم التصدير، الدولة

خلقت مناطق صناعية، الدولة جابت كل الإمكانات باش القطاع الخاص يتشجع، كاين انخراط القطاع الخاص، ولكن خص كذلك نشوفو كيفاش الإمكانيات أنه نشجعو الجهات اللي مازال ما انخرطتش في هاذ السيرورة ديال بلادنا ديال الصناعة والتطور الصناعي، على أساس أنه نشوفو كيفاش نخلقو واحد العدالة مجالية، ماشي فقط تكون في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، نشوفو آليات باش نديو الناس يمشيو للجهات اللي ما تيزعموش يمشيو لها، ما تيزعموش الناس يمشيو للشرق، ما تيزعموش يمشيو لكلميم، ما تيزعموش يمشيو لأقاليم أو جهات نائية، خص نشوفو كيفاش نديرو باش نخلقو هاذ العدالة المجالية فعلا وباش نرفعو من الأرقام ديال الصادرات.

والتنافسية ديال التجارة الخارجية ما يمكن لنا نخلقوها إلا إذا كان هناك واحد العدالة مجالية في إطار المملكة بحال اللي قال سيدنا، الله ينصرو، بسرعة واحدة، وهذا واحد (le chantier) هو اللي تعزز، الحمد لله، في المجلس الوزاري الأخير والقرارات اللي خرج فيها، وما يمكنش أنه واحد النهار نغمضو عينينا ونحلو عينينا ونحلو المشاكل كلها.

المهم هو أن بلادنا ماشية في الطريق ديال النمو، ماشية في الطريق ديال إصلاح البنية التحتية، ماشية في الطريق ديال تعزيز البنيات التحتية الميناءية، ماشية في الطريق ديال رقمنة التجارة، بمعنى تنوجدو بلادنا.

قبالتنا عارفين في راه احنا ماشيين، عارفين فين غادي نوصلو، إن شاء الله وبحول الله، وهاذ الشي ماشي بوحدنا، راه كل العالم باش تيطور تيدوز مع مراحل، والحمد لله، بلادنا ماشية وقبالتنا أنه، إن شاء الله، في 2030 بالتسريع ديال كل الأوراش اللي غادي تواكبها بلادنا باش نوجدو راسنا لـ 2030، غادي نوجدو بأنه المغرب غادي يتغير بشكل كبير، بما فيها هاذ الشي ديال تعزيز التنافسية وتعزيز كذلك التجارة الخارجية.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم في إطار التعقيب، السيد الرئيس.

المستشار السيد مبارك السباعي:

أولا، السيد الوزير، بداية نسجل أن المؤشرات والأرقام الصادرة عن المؤسسات الوطنية المعنية تؤكد تفاقم عجز الميزان التجاري ببلادنا، فحسب البيانات الصادرة عن مكتب الصرف في نهاية سنة 2025، بلغ العجز التجاري 353.15 مليار درهم، بارتفاع 15.8% مقارنة بالسنة الجارية سنة 2024.

كما أكد التقرير الشهري لنفس المؤسسة ارتفاع العجز التجاري بنسبة 5.1% مع نهاية الشهر الأول من السنة الجارية، بينما تتوقع المندوبية السامية للتخطيط أن يواصل عجز الميزان التجاري ارتفاعه خلال السنة الجارية ليبلغ 21.1% من الناتج المحلي الإجمالي، مما يعكس هشاشة بنية التجارة الخارجية، التي تسجل ارتفاع الطلب على الواردات التي أضحت تشمل حتى المنتوجات الفلاحية الأساسية.

السيد الوزير،

البارح البصلة دايرة 18 درهم، اليوم ماطيشة أصبحت 13 درهم، اللحوم ما بين 120، 140 درهم، هذا يؤثر، السيد الوزير، على القدرة الشرائية ديال المواطنين؛

ثانيا، السيد الوزير، على هذا الأساس نسجل أن تقليص العجز التجاري ببلادنا يستلزم تشجيع العلامة التجارية "صنع بالمغرب"، بغية ضمان الاستقلالية الاقتصادية وتقوية السيادية الصناعية ببلادنا وتأهيل المنظومة الإنتاجية الوطنية والرفع من القدرات التصديرية لبلادنا، خاصة أن عدد الشركات والمقاولات الوطنية المصدرة يعرف تراجعا ملحوظا ومقلقا.

كما أن تقليص العجز التجاري يتطلب، السيد الوزير المحترم، تقليص التبعية الطاقية للخارج، عبر الرفع من وتيرة تحقيق الانتقال الطاقي وتعزيزه وتوسيع مجالات الاستثمار في الطاقات المتجددة.

كما يتطلب رهان التخليص من سن إجراءات ضريبية محفزة للمقاولات الوطنية وبلورة حاجز جمركي وقائي عبر الرفع من الرسوم الجمركية على استيراد بعض المنتجات المتوفرة محليا، بما يضمن تنافسية المقاولات الوطنية بعيدا عن إجراءات الظرفية المعتمدة في قوانين المالية، والتي تخدم مصالح الوسطاء بدون تقييم الأثر.

وفي نفس الاتجاه، نتطلع السيد الوزير المحترم، إلى مراجعة بنود اتفاق التبادل الحر لحماية المنتوج الوطني والحد من المنافسة غير المتكافئة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة للسيد كاتب الدولة للرد على التعقيب.

السيد كاتب الدولة لدى وزير الصناعة والتجارة، المكلف بالتجارة الخارجية:

أنا كنت نتمنى لو كان جمعتو كاع الأسئلة وكولشي تكلم على الميزان التجاري، باش تكون عندي أريحية ونجاوب على كل، وناخذ الوقت الكافي باش نشرح، لأنه ربما 9 دقايق ما كانتش كافية باش نقدم كل الشروحات.

الميزان التجاري كذلك مرتبط بأحوال الطقس وبالتساقطات المطرية، إيلا طلعت الواردات في المواد الفلاحية، لأن كان عندنا الجفاف، سنوات واحنا كنعيشو الجفاف، سنوات واحنا كنستوردو الحبوب، سنوات واحنا كنستوردو المواد الفلاحية.

كذلك، إيلا الميزان التجاري عرف خلل في الأيام الأخيرة، راه مرتبط كذلك بالتحولات السياسية والجيو سياسية اللي كتعرفها بعض المناطق فالعالم، وفوق ما كيكون شي تأثر إلا وكيطلع مباشرة ثمن البترول، غير يطلع ثمن البترول كيتأثر الميزان التجاري ديال بلادنا، وبالتالي كاين..

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

السؤال الثامن موضوعه "استراتيجية الحكومة في تعزيز الصادرات الصناعة التقليدية ومنتجات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني"، لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

الكلمة لك السيدة المستشارة، تفضلي.

المستشارة السيدة زهرة محسين:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

نؤكد السؤال: "استراتيجية الحكومة للنهوض بصادرات الصناعة التقليدية ومنتجات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني"، نسائلكم اليوم السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد كاتب الدولة لدى وزير الصناعة والتجارة، المكلف بالتجارة الخارجية:

شكرا على طرحكم هاذ السؤال.

ما بين الأمور اللي من خلالها بغينا باش نعززو الصادرات المغربية هو الصناعة التقليدية، واليوم الحمد لله، الصناعة التقليدية كتحظى بواحد الاحترام، واحد التقدير، واحد كذلك إقبال كبير على المستوى العالمي، بلغت الصادرات ديال القطاع ديال الصناعة التقليدية في 2024، 1.3 مليار درهم، 50% كتمشي للولايات المتحدة الأمريكية، ديال الصادرات ديال الصناعة التقليدية و12% كتمشي لفرنسا و8% لتركيا، وكاين 3 ديال المدن اللي كيتصدرو ونتمناو أنه مدن أخرى تلتحق إن شاء الله بهاذ الركب، لأن الصناعة التقليدية هو موضوع يهم ماشي المدن، كل الجماعات القروية والحضرية في مجموع التراب الوطني، كاين مراكش والدار البيضاء وفاس، هوما اللي واخذين حصة الأسد من الصادرات ديال الصناعة التقليدية، وكذلك كاين أمور اللي خصنا نشتغلو عليها، لأنه هاذ الرقم لا يرقى إلى الرقم اللي ممكن أنه تسجلو بلادنا فالصناعة التقليدية.

بالموازاة مع ذلك، الاقتصاد الاجتماعي والتضامني واحد الحاجة اليوم كنعرف واحد النمو كبير على مستوى ديال جهات المملكة كلها، ولكن مع الأسف الصادرات ديالها محدودة جدا، والاقتصاد الاجتماعي والتضامني غادي يكون عندو واحد الإقبال كبير من طرف المغاربة خوتنا اللي عايشين في الخارج، واللي إيلا وجد واحد المادة ولا واحد المأكول واحد الحاجة ديال المأكلة، ولا منتوج، ولا كيف ما كان نوعه، اللي في البلاد ديالو غادي يكون الإقبال ديالو عليه، وغادي يمكن أنه تكون الصادرات ديال هذوك المنتوجات يمكن يتعاملو غير مع المغاربة اللي عايشين غير على برا، وممكن أنهم حتى هوما يستافدو من البيع ديالها في الدول اللي تيعيشو فيها.

وبالتالي هاذ الشي علاش تنشتغلو في هاذ البرنامج الجديد، أولا، لتعزيز الصادرات واستغلال كل الإمكانات والقدرات التصديرية اللي تتملكها بلادنا في المجال ديال الصناعة التقليدية وتطوير التصدير ديال المواد والمنتجات ديال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، هو علاش اليوم كاين هاذ البرنامج.

مع الأسف، التسجيل ديال الناس اللي باغيين ينخرطو في هاذ البرنامج لا في الصناعة التقليدية ولا في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ما كاينش إقبال كبير، باش يعززو هاذ التعاونيات وهاذ الشركات الصغرى والصغيرة جدا والمتوسطة، الصادرات ديالهم نحو الأسواق العالمية.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لك السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة زهرة محسين:

السيد الرئيس،

شكرا.

تنشكرك، السيد كاتب الدولة المحترم على جوابكم، وتنشكرك كذلك وهذا تنظن ضروري على الاهتمامات اللي توردت على لسانكم وكذلك الإشارة للأهمية ديال هاذ القطاع ديال الصناعة التقليدية ومنتجات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، واللي أكيد أنه ما يمكن إلا يكون عندو دور كبير ومهم، ماشي فقط في التصدير كرقم، ولكن كذلك في الدور اللي تيلعبو على مستوى الاستقرار الاجتماعي، على مستوى تشغيل اليد العاملة، على واحد المجموعة ديال المستويات، وبالتالي هذا هو الهم ديالنا علاش احنا تنطرحو السؤال اليوم لأننا واعيين كثير كمركزية نقابية تتقاطع فيما هو تضامني وفيما هو نقابي على هاذ الإشكال هذا.

الإشكال الجوهري، السيد الوزير، لا يتعلق فقط في كمية دعم التصدير، بل كذلك بالضمانات الكفيلة بعدم تحول هاذ التصدير إلى عامل من عوامل ارتفاع الأسعار أو الندرة من بعض المنتجات داخل السوق الوطنية، ذلك أن تجارب المقارنة أبانت أن عدد من الدول استطاعت النهوض بقطاعاتها التقليدية، وانتوما في الجواب ديالكم، السيد الوزير، اشرتو أنه لازال الإشكال مطروح عندنا 3 المناطق فقط الدار البيضاء، مراكش، أظن أن فاس احنا كنحلمو كذلك غدا، أسفي، كذلك ورزازات ، كذلك المناطق الجنوبية، كلميم، واحد المناطق اللي فيها واحد المجموعة ديال المنتجات أنها تكون رائدة في هاذ الصادرات.

قلت أن هاذ التجارب غنهزو منها واحد المجموعة ديال المقترحات، وبالتالي لأننا لا نقل على الدول المجاورة كفاءة، وبالتالي عندنا اليقين أن عندكم هذا الطموح كذلك.

أولا، تنظيم سلاسل الإنتاج والتسويق والتحكم فيها بما يضمن عدالة توزيع القيمة بين مختلف المتدخلين تطوير قنوات التصدير وربطها بمنصات ترويج دولية تبرز الخصوصية الثقافية، حماية المنتوج التقليدي من المنافسة والتقليد

وتعزيز آليات الوسم والجودة.

كذلك الهدف، كيف ما قلت في البداية، ليس فقط أرقام الصادرات ولكن آثارها، ضمان الآثار الإيجابية على تنمية التشغيل، العدالة المجالية الاستقرار الاجتماعي وعلى القدرة الشرائية.

ومن هذا المنطلق، ندعو في فريق الاتحاد المغربي للشغل إلى دعم سياسة واستراتيجية واضحة بشكل تلقائي مع كل المتدخلين في القطاع بالآليات التالية:

- تحقيق التوازن بين دعم المنتوج الوطني وحماية الحرفي المغربي من أي انعكاسات سلبية على الأسعار أو التموين؛

- تشجيع تصدير المنتجات التقليدية ذات القيمة العالية؛

- إقرار آليات عملية لربط الانتاج التقليدي بالأسواق الخارجية وإعطائه الأولوية؛

- منع استغلال الدعم العمومي من طرف الوسطاء وضمان انعكاسه المباشر على تحسين دخل الحرفيين.

وبالتالي، نرى في فريق الاتحاد المغربي للشغل، أن النهوض بصادرات الصناعة التقليدية ومنتجات الاقتصاد الاجتماعي يشكل أداة لحماية الوطن وضمان الأمن الاجتماعي.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة المستشارة المحترمة.

شكرا.

الكلمة لكم، السيد كاتب الدولة، فيما تبقى لكم من الوقت.

شكرا

السيد كاتب الدولة لدى وزير الصناعة والتجارة، المكلف بالتجارة الخارجية:

شكرا.

أنا تنحيكم على هاذ السؤال، لأنه الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والصناعة التقليدية هما واحد الفئة اللي ماعمرها ما جاتها لبالها أنها تصدر.

فعلا، كاين بعض المصدرين في الصناعة التقليدية، بعض التعاونيات اللي كيصدرو، ولكن اليوم بفضل هاذ البرنامج بغينا الجميع يحس بأنه ممكن غدا يصدر، وملي كيكون ممكن تصدر كترجع عندك واحد التنافسية مع شركات لا على المستوى الوطني ولا على المستوى الدولي، وكيكون حضور - بحال اللي قلتي - الصناعات التقليدية هو تسويق ديال واحد الهوية ديالنا، ديال واحد الهوية ثقافية، هوية تاريخية.

كذلك الاقتصاد الاجتماعي والتضامني هو تصدير ديال منتجات جهات معينة، المنتجات ديال الشرق ماشي هي المنتجات ديال سوس، ماشي هي المنتجات ديال أقاليمنا الجنوبية، ماشي هي المنتجات ديال فاس، وبالتالي غادي نسوقو منتجات على المستوى الوطني اللي غادي تكون كذلك التنافسية على الجودة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال التاسع موضوعه "تحسين بيئة الأعمال للمصدرين والمستوردين".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية.

تفضل مشكورا، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد أبوبكر اعبيد:

السيد كاتب الدولة،

السيدات والسادة المستشارين،

نسائلكم، السيد كاتب الدولة، ما هي التدابير والإجراءات التي ستتخذها وزارتكم لتحسين بيئة الأعمال للمصدرين والمستوردين؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الصناعة والتجارة، المكلف بالتجارة الخارجية:

شكرا على هاذ السؤال.

أولا، تحرير التجارة الخارجية وإلغاء القيود الإدارية على الاستيراد والتصدير هو مدخل أساسي، خاصة في تحسين مناخ الأعمال، تعزيز الانفتاح الاقتصادي، وهاذ تعزيز الانفتاح الاقتصادي بحال اللي قلت لكم مدعوم أساسا باتفاقيات ديال التبادل الحر، وهو واحد من الآليات ديال الجذب ديال أنه ملي كنمشيو للأسواق الدولية أنه ولى الاستقطاب ديال الاستثمارات كنفسرو لهم وكنبينو لهم بأنه المغرب يتوفر على 100 ديال الدول اللي عندو معهم شراكات وعندهم اتفاقيات ديال التبادل الحر، وعندنا أمامنا واحد السوق فيه 3 ديال المليار.

كذلك، وهو اللي كيخلي أنه بلادنا وجهة ديال عدد من المستثمرين الأجانب ومن الدول تتكون عندها أولوية أنها تجي تستثمر في بلادنا.

كذلك، ما ننساوش بأنه بلادنا تنتمي إلى القارة الإفريقية اللي سيدنا، الله ينصرو، كيعطيها واحد الأولوية كبيرة واللي احنا منخرطين في واحد الفضاء ديال (la ZLECAF[4]) اللي هو السوق.. بما يعادل السوق الإفريقية، وبالتالي حتى هاذ التموقع ديالنا الإفريقي كيكون آلية ديال الجذب ديالنا.

وكذلك - كما قلت في هاذ الأسئلة كلها اللي سبقت - كاين تبسيط المساطر، كاين الرقمنة، كاين كذلك البرنامج لا ديال الاستثمار ولا ديال

[4] **Z**one de **L**ibre **E**change **C**ontinentale **Af**ricaine.

التجارة الخارجية ولا البرنامج ديال الصناعي، هاذو كلهم برامج اللي كتخلي أنه تكون عندنا واحد التحسين ديال المناخ وأنها تكون عندنا جاذبية أكبر فيما يتعلق بجلب الاستثمارات الأجنبية ولا كذلك حتى الاستثمارات الداخلية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم، السيد المستشار المحترم.

تفضل.

المستشار السيد أبو بكر اعبيد:

السيد كاتب الدولة،

السيدات والسادة المستشارين،

حتى نكون واقعيين، إن الحديث عن تحسين بيئة الأعمال أصبح محددا أساسيا لقدرة الاقتصاد الوطني على الاندماج الفعلي في المبادلات الدولية، غير أن الممارسة اليومية للمصدرين والمستوردين تكشف فجوة واضحة بين ما تعلنه الحكومة من إصلاحات وما يواجهه الفاعلون الاقتصاديون من صعوبات ميدانية، تحد من دينامية المبادلات التجارية وتضعف جاذبية المغرب كمنصة تجارية ولوجيستيكية، فمن جهة لا تزال المساطر المرتبطة بالتصدير والاستيراد تتسم بدرجة من التعقيد، سواء على مستوى تعدد الوثائق المطلوبة أو تداخل الاختصاصات بين الإدارات، وهو ما يؤدي إلى بطء في المعالجة وارتفاع في الكلفة الزمنية للعمليات.

كما أن رقمنة الخدمات رغم التقدم المحقق لم تصل بعد إلى مستوى يضمن انسيابية حقيقية في الإجراءات، حيث لا يزال عدد من المتدخلين يعتمدون على أنماط تدابير تقليدية تفرغ الإصلاحات من محتواها العملي.

ومن جهة أخرى تستمر كلفة اللوجيستيك والنقل في التأثير بشكل مباشر على تنافسية الصادرات الوطنية، خصوصا في ظل الارتفاعات المسجلة عالميا في تكاليف الشحن والتأمين، كما أن المقاولات، خاصة الصغرى والمتوسطة، تواجه صعوبات في الولوج إلى آليات التمويل والتأمين على الصادرات، إلى جانب ضعف المواكبة التقنية فيما يتعلق باحترام المعايير الدولية ومتطلبات الولوج إلى الأسواق الخارجية.

وعليه، فإن تحسين بيئة الأعمال يقتضي الانتقال من منطق الإصلاحات الجزئية إلى مقاربة شمولية، تضع المصدر والمستورد في صلب السياسات العمومية، من خلال تبسيط حقيقي للمساطر وتوحيد المتدخلين عبر منصات رقمية فعالة وتقليص الكلفة اللوجيستيكية وتعزيز آليات الدعم والمواكبة.

ذلك، أن الرهان اليوم ليس فقط في تسهيل المبادلات، بل في تمكين الفاعل الاقتصادي الوطني من شروط تنافسية متكافئة، تمكنه من الصمود والتموقع في سوق دولية شديدة التقلب والتعقيد، خصوصا في المستجدات الأخيرة وما يقع في الشرق الأوسط.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الصناعة والتجارة، المكلف بالتجارة الخارجية:

شكرا.

أنا أتفهم المعارضة واللغة ديالها، ولكن ما فيها بأس أنه نذكر بأنه كاين مجهود اللي تدار في بلادنا، وهاذ المجهود هو اللي اليوم اللي عاطي قيمة كبيرة لبلادنا، وولت بلادنا وجهة ديال استثمارات كبرى، خص مازال الاشتغال على مستوى الرقمنة، كيف ما قلت ليكم مازال نوجدو للشباك الموحد، الرقمنة مازال كتعرف تغيرات كل يوم بفضل التكنولوجيات اللي كتغير، وبالتالي راه غادي نواكبو هاذ الشي هذا، هاذ الشي ماشي معناه أنه اليوم أن المدينة الفاضلة أو الدولة الفاضلة والتجارة الخارجية الفاضلة، كاين أمور اللي كنشتغلو عليها باش نحسنو الأداء.

ومثلا اليوم متفق معك على أساس أنه كاين اللوجيستيك فيه إشكالية، ولكن الإشكالية المرتبطة بالنقل، وخاصة النقل البحري لأنه خصنا نخلقو واحد الآلية ديال الجذب باش الشركات الكبرى تجي، لأنه اليوم مازال ما وجدناش شركة مغربية اللي ممكن أنها تعوضنا على النقل البحري مثلا.

كذلك (Fret)، النقل بالطائرات اللي كتنقل السلع، حتى هي عندنا فيها مجهود نديروه، وهاذ الشي كلو خصنا نوجدو المنتوج، لأنه المنتوج منين يوجد، الحاجة، الضرورة تعطيك الحلول، وبالتالي إن شاء الله بحول الله نحن نشتغل على الرفع من الإنتاج ديالنا ورفع الإنتاج الموجه للتصدير، ومنين غادي يكون الإنتاج والصادرات بواحد الرقم كبير غادي يكونو هناك استثمارات فيما يتعلق باللوجيستيك.

وهاذ الشي اللي قلتيه كاين فيه جزء من الحقيقة وكاين فيه جزء من لغة المعارضة.

ما عندي ما ندير.

السيد رئيس الجلسة:

أشكر السيد كاتب الدولة على مساهمته القيمة في هذه الجلسة، ونرحب بالسيد الوزير المنتدب لدى رئاسة الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان.

وغادي نواصلو معك، السيد الوزير، في موضوع مهم، المجتمع المدني واللي كيجمعو وحدة الموضوع.

غادي نبداو في البداية مع فريق الأصالة والمعاصرة "رفع قدرات المجتمع المدني".

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد الخمار المرابط:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

حول التدابير المعتمدة للرفع من القدرات التشاركية لمؤسسات المجتمع المدني، نسائلكم السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الآني الثاني وموضوعه "رفع قدرات المجتمع المدني" للسيد المحترم المصطفى الدحماني من فريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد المصطفى الدحماني:

نؤكد نفس السؤال الذي تفضلتم بطرحه، السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الآني الثالث موضوعه "برامج الرفع من قدرات المجتمع المدني".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

السيد الرئيس تفضل.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

أظن أنه وحدة الموضوع جعلتنا نضع نفس السؤال.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير المنتدب لدى رئاسة الحكومة لتولي الجواب على الأسئلة الثلاثة.

السيد المصطفى بايتاس، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

شكرا.

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس،

شكرا لك وشكرا للسادة المستشارين من فرق التجمع الوطني للأحرار والأصالة والمعاصرة والفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية على طرحهم هذا السؤال، وعلى اهتمامهم بقضايا المجتمع المدني ببلادنا.

الموضوع الذي طرحه السادة المستشارون هو في غاية من الأهمية: "رفع قدرات المجتمع المدني ببلادنا"، هذا واحد من المحاور الأساسية في الرؤية الاستراتيجية للوزارة ولا للحكومة في مجال النهوض بأدوار المجتمع المدني في بلادنا "نسيج" للفترة الممتدة ما بين 2022-2026.

تم إطلاق هاذ البرنامج الوطني لتقوية القدرات التنظيمية والمؤسساتية للجمعيات بعدد كبير من الجهات، تم إطلاقه بجهة فاس - مكناس واكتمل انتهى، بجهة طنجة - تطوان، بجهة الرباط - سلا - القنيطرة، بجهة الشرق، وبجهة سوس - ماسة وبجهة الدار البيضاء - سطات، وبجهة مراكش - أسفي اللي هو قيد التنفيذ وجهة بني ملال خنيفرة اللي احنا بالمناسبة في نهاية هاذ الأسبوع هذا إن شاء الله غادي نكونو مع موعد مع المنتدى الوطني السابع للمجتمع المدني حول موضوع "الشراكة"، وغادي تكون فرصة باش نوقعو الاتفاقية مع الجمعية التي ستشرف على تنفيذ هذا البرنامج.

رفع قدرات المجتمع المدني الفكرة ديالو كتلخص في أن الجمعيات المستفيدة من هذا التكوين هو تكوين ماشي كتقدمو الحكومة ولا الوزارة، ولكن جمعية واحدة أخرى اللي عندها قدرات كبيرة جدا واللي عندها معرفة دقيقة بالحاجيات ديال جمعيات المجتمع المدني، وكتبدا عملية التكوين على مدة أيام وأسابيع، ثم بعد ذلك يتم تكليف هذه الجمعيات المستفيدة في إطار شراكات جديدة مع الوزارة المكلفة بالعلاقة مع البرلمان لكي تقوم هي الأخرى بتكوين جمعيات أخرى، والهدف منو هو نشكلو واحد القطب جمعوي على مستوى كل الجهات.

اكتمل البرنامج في مكناس، هو قيد التنفيذ في مراكش، غنوقعو الاتفاقية ديال بني ملال إن شاء الله يوم 17-18 من الشهر يعني نهاية هذا الأسبوع، وهذا يتم طبعا بشراكة مع مؤسسات عديدة دولية طبعا اللي كتشتغل في بلادنا.

أيضا تم إعداد الحقيبة البيداغوجية للجمعيات واللي كانت نتيجة ديال هاذ البرنامج هذا، واللي يتم توزيعها على الجمعيات المستفيدة، كنتكلم على الجهة اللي اكتمل فيها البرنامج بفاس في أفق نشرها وتعميمها على البوابة الإلكترونية المتعلقة بالتكوين على المستوى الوطني وعلى مستوى الأنترنيت طبعا.

إعداد الإطار المرجعي لتمكين المجتمع المدني، قمنا بهذه العملية.

مواصلة العمل على إغناء البوابة ديال التكوين عن بعد، وهاذي عاود كتفتح المجال للجمعيات التي لم تعبر عن رغبتها في المشاركة في هذا البرنامج، يكفي أنها تطلع على مختلف الوحدات اللي غنتكلم عليها في الشق الثاني من هاذ الجواب.

إحداث وإطلاق المنصة الوطنية للجمعيات وهي منصة رقمية تتوفر على فضاء خاص بالخدمات للجمعيات التي تشمل تطبيقات رقمية معدة لفائدتها كنهم مختلف القضايا اللي كيحتاجوها الجمعيات، هاذي تم إحداثها وتطويرها بشراكة مع مقاولات وطنية وضعتها رهن إشارة الوزارة بالمجان.

وأيضا هناك تطوير مركز خدمات الاتصال والمواكبة الخاص بالجمعيات وهو المركز أيضا الذي يقدم مجموعة من الإرشادات والمعلومات الخاصة بالحياة الجمعوية والعمل الجمعوي ببلادنا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير، غادي نعطي الكلمة الآن للسيد الرئيس المحترم من فريق الأصالة والمعاصرة.

تفضل.

المستشار السيد الخمار المرابط:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

نشكركم على جوابكم وعلى ما تفضلتم به من معطيات مهمة، والتي تعكس المجهود المبذول من طرف الحكومة من أجل النهوض بالمجتمع المدني، لا سيما عبر التدابير المعتمدة للرفع من القدرات التشاركية لمؤسسات المجتمع المدني مقارنة بالواقع القانوني الهام للهيئات المدنية منذ اعتماد دستور 2011.

ونود هنا، السيد الوزير المحترم، أن نؤكد على أهمية ما تحقق في هذا الباب لحد الآن، في إطار تطوير وتقوية الديمقراطية التشاركية بسن تدابير هامة من قبيل إحداث البوابة الوطنية لتكوين الجمعيات عن بعد، وإطلاق كذلك برنامج تكويني لتقوية قدرات الفاعلين الجمعويين وإحداث مبادرة عاصمة المجتمع المدني واعتماد 13 مارس كيوم وطني للمجتمع المدني وإحداث كذلك جائزة المجتمع المدني وإحداث مشروع الترافع المدني حول القضية الوطنية في إطار الدبلوماسية الموازية.

وأيضا إحداث بوابة الشراكة مع جمعيات المجتمع المدني وغيرها من التدابير والإجراءات التي لا يمكننا إلا الإشادة بها وتثمينها، إلا أن تدخل النسيج الجمعوي، السيد الوزير المحترم، لا يزال تصادفه مجموعة من الإكراهات التي تنعكس على جودة التدخل المدني ضمن قضايا الشأن العام.

السيد الوزير المحترم،

إن تقوية قدرات المجتمع المدني البشرية عبر سن تحفيزات إضافية هو المدخل الأساسي لتقوم الجمعيات بأدوارها الاقتصادية والتنموية، حيث التحديات لا تزال أمام عمل جمعيات المجتمع المدني، و لا تزال الصعوبات في التنفيذ الشامل للإستراتيجيات الموضوعة، من حيث ضعف تعزيز التمويلات البديلة لضمان الاستقلالية والاستدامة.

لذلك، ندعو إلى بذل المزيد من المجهودات للرفع من القدرات التشاركية للمجتمع المدني، عبر تأهيل الجمعيات للقيام بأدوارها في الديمقراطية التشاركية.

وكي نتمكن من تحويل العمل الجمعوي إلى رافعة للتشغيل يجب أن تنكب الحكومة على ملف التمويل والرفع من التكوين الاحترافي للحد من العمل التطوعي العفوي، بدل التدبير المهني المحترف للمشاريع، وهنا تبرز الحاجة الملحة لتقوية قدرات الفاعل الجمعوي في مجال التدبير المقاولاتي وتقوية الشراكة بين القطاع العام والجمعيات.

لذلك، لا بد من التفاعل الإيجابي بين الفاعل العمومي والقطاع الخاص مع المجتمع المدني كهيئات أساسية في عملية إحقاق السلم الاجتماعي والتنمية المستدامة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة الآن للسيد المستشار المحترم المصطفى الدحماني.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد المصطفى الدحماني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

شكرا على التوضيحات، وفي الحقيقة من باب الموضوعية والإنصاف، لا يمكن إلا أن نشيد وننوه بالدور الذي اضطلعتم به خلال هذه الولاية الحكومية في هاذ المجال المتعلق بتنسيق السياسة الحكومية إزاء المجتمع المدني، ومن باب وهدف تكريس فعلية الأدوار المكرسة دستوريا للمجتمع المدني.

فكلنا متفقون على أن دستور المملكة لسنة 2011 ارتقى بالدور ديال المجتمع المدني، وكرس له أدوارا جد متقدمة، ونعتقد على أن ما قمتم به على رأس الوزارة المكلفة بالعلاقة مع المجتمع المدني أظن على أنه بداية الطريق، لا نقول على أنه يعني أن الإصلاح في هاذ الأمر قد بلغ منتهاه، ولكن بحسبكم أنكم وضعتم لبنات جد مهمة في هاذ الشق المتعلق بتقوية قدرات المجتمع المدني.

هاذ البرنامج ديال التكوين ودعم مؤسسات المجتمع المدني في المجال ديال التكوين، أعتقد على أنه مدخل أساسي للارتقاء بعمل المجتمع المدني.

أنا موقن على أنكم بحكم شغفكم بالعمل المدني وبحكم التجربة الشخصية ديالكم في المجتمع المدني، على أن هاذ الشي ماشي هو المنتهى ديال الطموح ديالكم، ولكن نتمناو إن شاء الله على أنه هاذ الآليات المؤسساتية التي من شأنها أن ترتقي بالمجتمع المدني وتدعم قدراته ما كتقتصرش غير على التكوين فقط، تقتصر على جوانب أخرى، أهمها إصلاح الإطار التشريعي لعمل المجتمع المدني، يتعلق بمأسسة الشراكة ما بين الدولة والمؤسسات العمومية والعمل المدني، يتعلق بالدعم التقني وفتح الآفاق ديال الرقمنة أمام المجتمع المدني.

الإصلاح الذي بوشر على مستوى جائزة المجتمع المدني أعتقد على أنه عمل سيظل مشهودا لكم، لأنه هذا مدخل أيضا لتحفيز وتشجيع والرقي بعمل المجمتع المدني.

فنتمناو إن شاء الله على أنه في ما تبقى من عمر هذه الولاية الحكومية أن تسرعو ما أمكن هاذ الأوراش التي بدأتموها مشكورين ومنوهين عليها، بهدف على أنه نعطيو آفاقا أوسع للمجتمع المدني في بلادنا الذي نعتز بالأدوار التي يقوم بها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

الكلمة للسيد رئيس الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، وهو آخر متدخل في هذه الجلسة.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا جزيلا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

حول السؤال ديال العناية يمكن لنا نفسروه بالعناية بالمجتمع المدني.

فأولا، وخصنا نوقفو على قول الحق أننا يجب تهنئتكم على ما تقومون به في اتجاه تقوية المجتمع المدني، 240 ألف الآن أعتقد أن 240 أو ما ينيف عن 240 ألف جمعية كلها تشتغل، كلها تفرغ طاقات، كلها توضح مدى الديمقراطية الحقيقية التي نمارسها في بلادنا والحمد لله.

السيد الوزير،

أغبطكم على هذا الامتياز وعلى هذه العناية التي أصبحت تتداول في جميع أنحاء البلاد، وقد أعجبت أيما إعجاب عندما ألاحظ وأرى وأعاين جمعيات تترأسهن نساء، جمعيات شباب، جمعيات كلها تشتغل حسب ما لديها من إمكانيات.

فعلينا نحن أن ندعم جميعا أن ندعم هذه الجمعيات، لأن بتدعيمنا لهذه جمعيات المجتمع المدني دستوريا، دستور 2011 راه تيلح وأعطاها عدة امتيازات تشارك في القرار، تضع أسئلة، تضع برامج، كل هذا كان في علم الخيال.

اليوم الحمد لله، نباشره انطلاقا من 2011 والوزراء الذين تعاقبوا على هذا الالتزام الحكومي كلهم أبلو البلاء الحسن وقد توجتم هذا العمل بجديتكم، السيد الوزير، فالمطلوب اليوم أن نتعاون جميعا في تحسين وتجويد ظروف عمل هذه الجمعيات، خاصة الجمعيات اللي تتواجد في العالم القروي.

العالم القروي اللي خصو عناية خاصة، لماذا؟ راه ما يخفاش عليكم، السيد الوزير، وانتم مغربي حقيقي لأنكم تتشوفو البلاد وعايشين في البلاد، نعم المغربي أقصد المغربي الذي يتجول في جميع أنحاء البلاد، وحتى تبقى دائما سرعة واحدة بين المدينة والقرية، كما قال جلالة الملك محمد السادس نصره الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيبات.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

حقيقة أنا بغيت نشكر السادة المستشارين المحترمين، لأنهم وبغيت نشكر من خلالهم طبعا مجلس المستشارين، لأن دائما هناك مواكبة حقيقية للعمل الذي يقوم به المجتمع المدني فبلادنا، وهذا، أولا، فيه انتصار للعمل ديال المجتمع المدني، وفيه أيضا انتصار للقيم اللي كيحمل المجتمع المدني، لأنه المجتمع المدني العدد اللي تكلم عليه السيد الرئيس، السي اللبار، هذه الجمعيات ماشي فقط تؤدي خدمات تنموية أو لا تؤدي خدمات فقط للمجتمع، ولكن هي كلها مدارس حاضنة للقيم المغربية والوطنية وقيم المواطنة، وهذه فالحقيقة هي مدارس مفتوحة للتنشئة الوطنية.

لذلك، أدوار المجتمع المدني هي أدوار تتجاوز أن تخضع للتقييم، لأنها تنفذ للعمق، العمق ديال الإنسان المغربي.

الأفكار التي تطرق إليها السادة المستشارون، هي أفكار في غاية من الأهمية، وإيلا سمحوا لي، بغيت نشارك معهم بعض المكونات ديال هاذ البرنامج اللي كنفذوه لرفع القدرات، ولكن قبل ما نقدم هاذ المكونات هاذو، بغيت نأكد على أنه المجتمع المدني طبقا لنص الدستور، يبقى مجتمعا مدنيا مستقلا، وبالتالي فإن العلاقة التي تربطنا بالمجتمع هي علاقة شراكة فقط، فاحنا ملي كنفتحو هاذ الدورات ديال التكوين ولا هاذ البرامج، فهي تكون من باب الاختيار لمن أراد أن يستفيد منها.

وأنا نقول لكم ملي كنجلسو مع الجمعيات في مختلف المناطق ديال المغرب، خاصة الجمعيات اللي كتكون عندها القدرات ديال أنها هي تشرف على التكوين، نكتشف بأن هي جامعات متنقلة، عندها قدرات كبيرة جدا في مجال التكوين، وعندها غيرة كبيرة جدا على أنها تؤدي هاذ الوظيفة بكثير من الوطنية وكثير من السمو.

فالبرنامج بالنسبة للمرحلة الأولى اهتم.. كانت فيه وحدات تكوينية كنهم المنظومة القانونية للجمعيات، وأنا متفق مع السي الدحماني، هناك قوانين خصنا نخرجوها:

- القانون المتعلق بالسجل الوطني، خصو يجي؛

- القانون المتعلق بالتشاور العمومي اللي فيه التزام ديال بلادنا في إطار الحكومة المنفتحة، أدينا الالتزام عبر إحالته على الأمانة العامة للحكومة، لكن نحتاج إلى أن نفتح من خلاله نقاشا عميقا وكبيرا جدا؛

- القوانين أيضا المرتبطة بالتشغيل الجمعوي وغيرها من القوانين اللي ممكن أنها تقدم إجابات حول إشكالات اليوم ربما يعاني منها المجتمع المدني.

قلت المنظومة القانونية، التسيير الإداري والمالي، التخطيط الاستراتيجي، تقنيات إعداد المشاريع وتتبع تنفيذها، بناء الشراكات، التشبيك

الجمعوي، التواصل، تقنيات الترافع، بالإضافة إلى مكونات اللي ضفنا مؤخرا، ثلاثة تتعلق بالهندسة البيداغوجية وهندسة التكوين وتقنيات التواصل وتقنيات التنشيط.

هذه، أنا شرحت الفكرة ديال البرنامج، هذه الوحدات كلها سيتم وضعها في البوابة الإلكترونية، وبالتالي غادي نفتحها بشكل ديمقراطي أمام مختلف الجمعيات حتى تلك التي لم تشارك في هذا البرنامج.

السي الخمار، السيد الرئيس، تكلم على واحدة من أهم النقط اللي كتعلق بالتمويلات البديلة، واللي كانت موضوع ديال المنتدى الوطني السادس في الرشيدية، فدرعة- تافيلالت، هذا الموضوع هذا كيلقى الأثر ديالو، ولا كيلقى الصدى ديالو، فالقانون المتعلق بالتمويل التعاوني 15.18.

وأنا لن أخفيكم سرا، بأنني اكتشفت بعض المنصات الإلكترونية اللي استفادت من هاذ القانون هذا، واللي بالفعل تقدم تمويلات بديلة، بعيدا على الشراكة اللي كتنتظر بعض الجمعيات أو لا كذا، فاكتشفنا بأنه هناك منصات وطنية، مغربية، تقوم بعرض مشاريع خاصة بالجمعيات على الأنترنيت، وتفتح باب التبرعات للمواطنين المغاربة.

ونقول لكم بأنه في زلزال ديال الحوز ولا مختلف الكوارث اللي مرت منها بلادنا، بلغت نسبة ولا المقدار ديال هذه التبرعات مبالغ كبيرة جدا، مكنت من أنه هاذ المنصات تقوم بتمويل هذه المشاريع وتعطي الإمكانية للمتبرعين أنهم يتبعوا التنفيذ ديالها، فهذا معطى جديد ومهم جدا.

الشيء الإيجابي والجميل جدا واللي فالحقيقة هو لم يفاجئني كثيرا هو أنه اكتشفنا من خلال مقارنة ما بين بلادنا مع بلد معين بلا ما نقول شكون، اكتشفنا بأن المغرب يتبرع أكثر من هذا البلد المتطور، والمغربي كيتبرع تقريبا بواحد 75 أورو لكل تبرع، في حين أن هاذ الدولة هاذي كتبرع بأقل.

معنى بأن هذه القيم الحقيقية التي يحمل المغاربة ملي تنوفرو ليها هاذ الإطار هذا، وهاذ الموضوع ديال التمويلات البديلة سوف نعود له مرة أخرى، لأنه هو الذي يحمل حلولا لأجوبة أو لأسئلة تتعلق بالتمويل، ويقدم حلولا حتى على المستوى ديال الحكامة ديال الدعم، لأنه دابا الآن الدعم كثير ديال الحكامة كتكلم فالتتبع، لكن منين كنعطيو الإمكانية للتبرع فهاذ المنصة والشفافية وهاذ الأمور التقنية والرقمية كتمكنا من أننا نشوفو الأثر فالمجتمع.

فهذه كلها إمكانيات كبيرة يمكن أن نحولها للمجتمع المدني في بلادنا.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ونشكركم على مساهمتكم القيمة في هذه الجلسة.

رفعت الجلسة.